الباب الثاني
علم الرواية (متون الحديث)

وفيه مقدمة وفصلان:

المقدمة: تعريف الرواية وأهمّيتها.

- لمحة تاريخية في تدوين الحديث.
- مناهج المؤلفين في تدوين الحديث.

الفصل الأول: الكتب المؤلفة على الأبواب:

(المُوطَّآت، المصنّفات، الجوامع، الصحاح، السُنن، المُسْتَدْرَكات، المستخرجات، الأجزاء الموضوعية).

الفصل الثاني: الكتب المؤلفة على أسماء الرُواة:

(الصُّحُف، الأجزاء الحديثية، الأحاديث المنسوبة لراوٍ، الفوائد، العوالي، الأمالي والمجالس، النُسَخ، المسانيد، المعاجم).

obeikandl.com

obeikandl.com

المقدمة

تعريف علوم رِوَاية الحَديث وأهميتها

معنى الرواية عند المحدثين: حَمْلُ الحديث وَنقْلُهُ وإِسْنَادُه إلى من عُزِيَ إليه بِصيغَةٍ مْنَ صِيَغ الأداءِ[1].

و(كتب الرِّواية) هي الكتب الجامعة للأحاديث، التي دوّن أصحابها فيها الحديث من صدور الحُفّاظ بالأسانيد، وقد استمرّت عملية تدوين الحديث خلال الخمسة قرون الأولى، وتوقّفت بعدها.

تمّ تدوين الحديث في الكتب وفق مناهج متعدّدة، فمنهم من جمع أحاديث كلّ صحابي في «صحيفة» على حِدَة، ومنهم مَنْ جمع أحاديث الصحابة جميعاً تحت أسمائهم، ويسمّى تصنيفه «مُسْنَداً» أو «معجماً» ومنهم مَن جعل أساس تصنيفه الموضوعات: كالطهارة، والصلاة، والصوم، والجهاد... ويسمّى تصنيفه «بالجامع» أو «الصحيح» أو «السنن» أو «الموطأ» أو «المُصَنَّف» أو «المستخرج» أو «المستدرك».

ابتداء من القرن السادس، توقف تصنيف الحديث بالإسناد، لطول سلسلة السند، وتمام عملية جمع الحديث وتدوينه من صدور الحُفَّاظ في الكتب، فقام العلماء بعد ذلك بخدمة مصادر الحديث التي وُضِعت خلال القرون الخمسة الأولى شرحاً، وتصحيحاً، واستنباطاً، وجمعاً، وتمييزاً، ولا تزال خدمة المصادر مستمرّة إلى أيامنا هذه.

---

(1) معنى «حمله ونقله» أي تلقيه ثم تبليغه، فَمَنْ لم يُبلِّغ شيئاً لا يكون راوياً، وقولنا: «وإسناده إلى من عُزِيَ إليه». أي نسبته إلى قائله، فلو تحدث بالحديث ولم ينسبه إلى قائله لم يكن ذلك رواية. «**المنهج الحديث**»: **قسم الرواية**: 29.

obeikandl.com

وقواعد هذا الباب تبحث أيضاً في المنهج العلمي للرواية في أخذ الراوي للحديث الذي سماه العلماء «التَّحَمُّل». ثم في تبليغه الذي أطلقوا عليه: «الأداء». وما ينبغي أن يكون عليه حال التحمل والأداء من الأدب، والإخلاص، والتحري، والإتقان، وذلك يتصل بعلوم الرواة بسبب قوي.

كما أن لهذه العلوم أهمية بالغة في أصول الحديث، لأنها تُلْقِي لنا الضوء على المنهجية الدقيقة التي اتَّبَعَها علماءُ الإسلام في تَلَقِّي الحديث وتبليغه، والروح الإيمانية العظيمة التي دفعتهم لبذل أقصى الجهود لحفظ الحديث ونشره، بغاية الأمانة والحيطة التي يريدها العلم.

obeikandl.com

لمحة تاريخية في تدوين الحديث

تُعْتَبر السنّة النبوية المصدر الثاني للتشريع عند المسلمين، لذلك فقد لقي حديث رسول الله ﷺ عندهم اهتماماً بالغاً، تَعَلُّماً وتعليماً وعملاً، فحفظوه في صدروهم أوّل أمرهم؛ لأن النبي ﷺ نهاهم عن كتابة شيء عنه سِوَى القرآن، فقال: «**لا تكتبوا عنّي سوى القرآن**» ضماناً لسلامة النص القرآني من الاختلاط بحديثه.

وهكذا ظل الحديث في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين يُرْوَى مُشافهة، ويُحفظ في الصدور، مضبوطاً أشدّ الضبط، خشية الكذب على الرسول ﷺ؛ لأن النبي حذّرهم من الكذب عليه أشدّ التحذير فقال: «**مَن كذب عليّ مُتعمّداً فَلْيتبَّوأ مقعده من النار**» إلى أن جاء عصر التدوين، فقاموا بتدوينه في الكتب.

لمّا وقعت الفتنة بين المسلمين سنة (40هـ)، ظهر الوَضْع في الحديث، وفشا الكذب على رسول الله ﷺ من أهل الفِرَق الضَّالة، وأهل البِدَع المُنْشَقَّة عن جماعة المسلمين، فقاوَم العلماء المسلمون حركة الوضع هذه، فقبلوا رواية أهل السُنَّة وتركوا رواية أهل البِدَع، ووضعوا علم (مصطلح الحديث)، وفيه قواعد وضوابط لتمييز الرواية الصحيحة من غيرها، واشترطوا شروطاً بالغة في الدقّة لقبول الحديث، ومحّصوا الأحاديث، ومَيّزوا صحيحها من سقيمها، وأفردوا الحديث الصحيح بالتأليف، كما جمعوا الضعيف والموضوع في تآليف.

وكان من أهمّ ما وضعوه: علمُ «الجرح والتعديل»، لمعرفة مَن تُقبل روايته من الرُّواة ومَن تُرَدّ، وجمعوا أسماء الرُّوَاة الثقات في تآليف، وجمعوا الضعفاء والمجرّحين في تآليف خاصة بهم.

واشترطوا شروطاً دقيقة للتوثيق ونقل الأخبار، لم تعرفها أمَّة من الأمم السابقة كاليهود والنصارى في نقل كتبهم وأخبار أنبيائهم.

obeikandl.com

وقد بدأت عمليّة تدوين الحديث مُسنَداً في الكتب منذ القرن الأول الهجري، يقول الإمام أحمد: إن بِمِصْرَ صحيفةٌ في التفسير رواها علي بن أبي طلحة (ت120هـ)، عن ابن عباس (ت68هـ)، لو رَحَلَ رَجُلٌ فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيرًا (**الإتقان**، للسيوطي 2/ 188). ثم أصبحت عملية التدوين رسميّة بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت101هـ) واستمرّت إلى نهاية القرن الخامس، ولم يعد العُلماء بعد ذلك يقبلون رواية أحد بالأسانيد، إن لم يوجد حديثه في كتب الأئمة السابقين. وهكذا تمّ جمع الحديث من صدور الحفّاظ من الكتب (المصادر الأصلية) أو (الأصول) وفق قواعد علم مصطلح الحديث.

بعد القرن الخامس الهجري استمرّت جهود علماء الحديث في التأليف، وقام المحدّثون بخدمة (المصادر الأصلية للحديث) التي وُضِعت خلال القرون الخمسة الأولى بطرقٍ ووسائل شتّى، ووضعوا أهم (المراجع) فيه، فظهرت «شروح» الكتب الأصول، وظهرت «الكتب الجامعة لرجال الحديث»، وبيان أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، وظهرت كتب «تخريج الحديث»، ونَقَد العلماءُ الأحاديث الواردة في الكتب الأصول، وحكموا عليها تصحيحاً وتضعيفاً واحداً واحداً، واستخرجوا فقه الحديث في كتب «أحاديث الأحكام».

ثم تفنّنوا في التأليف في الحديث، فظهرت كتب «**الجوامع**» و«**المجاميع**» و«**الزوائد**» و«**الأطراف**» و«**الترتيب**» و«**الأوائل**» و«**الأربعونات**» و«**المعاجم**».

كما أفردوا كل مجموعة من الأحاديث ذات الصفة المشتركة بتآليف، فظهرت كتب «**الأحاديث المشتهرة**» و«**الموضوعات**» و«**الأحاديث القدسية**» و«**المسلسلات**» **والضعيفة**»..

وأفردوا تآليف للأحاديث ذات الموضوع الواحد، ك «الشمائل»، و«الفضائل والمناقب»، و«أحاديث التفسير»، و«أحاديث الأحكام»، و«الترغيب والترهيب»، و«الأذكار»، و«عمل اليوم والليلة»، و«الزهد»، و«الطب»..

وسَنُعَرّف بكتب رواية الحديث الشريف ومناهجها، ضمن مبحثين:

الأول: لبيان «**مصادر الحديث الأصلية**»، التي دَوَّنت الحديث بأسانيده، خلال القرون الخمسة الأولى، والتي يُعْزَى إليها الحديث عند إرادة تخريجه.

والثاني: لبيان «**مراجع الحديث**» التي وُضعت بعد القرن الخامس، والتي خَدَمَت «المصادر الأصلية» بمناهج مختلفة، وطرق ووسائل شتّى، والتي تُعين الباحث على معرفة مصادر الحديث الأصلية، وجمع طرقه ورواياته، وبيان درجته من الصحّة.

obeikandl.com

obeikandl.com

مناهج المؤلّفين في تدوين الحديث

لما بدأ المسلمون جمع «**الحديث النبوي الشريف**» من صدور الحفّاظ في الكتب، تعدّدت أشكال ومناهج مؤلّفيها، فبدأوا أول الأمر بجمع أحاديث كل صَحَابِيّ عن رسول الله ﷺ، دونما ترتيب أو تبويب، في تآليف صغيرة سمّوها «**الصُّحُف**» ومنها: «**الصَّحيفة الصادقة**» للصحابيّ عبد الله بن عمرو بن العاص (ت65هـ)، و«**صحيفة هَمّام بن مُنَبِّهٍ عن أبي هريرة**».

ثم أفردوا رواية كل تابعي عن صحابي، أو عن تابعي آخر وسمّوها «**النُّسخ**» ومنها: «**نسخة وكيع عن الأعمش**»، و«**الأجزاء**» ومنها «**جزء ابن جريج**» (ت 150هـ)، و«**الأحاديث**» ومنها: «**حديث سفيان بن عُيَيْنَة**» (ت198هـ)، و«**الفوائد**» ومنها: «**فوائد تَمّام**» (ت414هـ)، و«**العوالي**» ومنها: «**عوالي الحارث بن أبي أسامة**» (ت282هـ)، و«**الأمالي والمجالس**» ومنها: «**أمالي المحامِلي**» (ت330هـ).

وكان الإمام مالك بن أنس (ت179هـ) أوّل من صنّف الأحاديث على الأبواب، في كتاب سمّاه: «**المؤطّأ**». وظهرت بعده «**موطآت**» أخرى كثيرة.

كما جمعوا الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ إضافة إلى الآثار الموقوفة على الصحابة، والمقطوعة على التابعين، ورتّبُوها على الأبواب، وسمّوها «**المصنّفات**» ومنها: «**مصنّف عبد الرزّاق**» (ت211هـ).

ثم ظهره فكرة جمع الأحاديث المرفوعة للنبيّ ﷺ فقط من رواية كلّ صحابيّ على حِدَة في مصنف واحد، سمّوه بـ «**المسند**»، ومنها «**مسند الإمام أحمد**» (ت241هـ) وقد رتّب أسماء الصحابة فيه على سابقتهم في الإسلام، فبدأ بالعشرة المبشّرين، ثم أهل بَدْر، ثم أهل أُحد، ثم أهل بيعة الرضوان، ثم سائر المهاجرين، ثم سائر الأنصار حسب سابقتهم في الإسلام.

obeikandi.com

ومنهم من جَمَعَ مَسَانيدَ الصحابة ولكنه رتّب أسماءهم على حروف المعجم، وسمّوا كتبهم بـ «**المعاجم**» ومنها «**المعجم الكبير**» للطبراني (ت360هـ) أو جَمَعَ الأحاديث التي رواها عن شيوخه، ورتب أسماءهم على حروف المعجم وسمّوها أيضاً «**المعاجم**» ومنها: «**المعجم الصغير**» للطبراني.

كما أفردوا الأحاديث المسندة المرفوعة للنبي ﷺ في الأحكام الفقهية فقط على الأبواب وسمَّوها بـ«**السنن**» ومنها «**سنن أبي داود**» (ت275هـ).

وجمعوا الأحاديث في الكتب الجامعة لكل أبواب الدين وسمّوها بـ «**الجوامع**»؛ ومنها «**جامع ابن وهب**» (ت197هـ).

وأفردوا الصحيح دون غيره في كتب سمّوها «**الصحاح**»؛ ومنها «**الجامع الصحيح**» للبخاري (ت256هـ).

واستدركوا على بعض المصنّفات السابقة ما فاتها على شرطها بـ «**المستدركات**»؛ ومنها: «**المستدرك على الصحيحين**» للحاكم النيسابوري (ت405هـ).

كما رَوَى بعضهم أحاديث كتب مُعْتَبَرة عند الناس مثل «**صحيح مسلم**»، بأسانيدهم إلى شيوخ مصنّفيها؛ ومنها «**المستخرج على صحيح مسلم**» لأبي عَوَانَةَ الإسفرائيني (ت316هـ).

وجمعوا كل مجموعة من الأحاديث تتعلق بموضوع واحد بتأليف مستقلّ وسمّوها «**الأجزاء**»؛ ومنها «**جزء رفع اليدين في الصلاة**» للبخاري (ت256هـ).

وهكذا تنوّعت مناهجهم في وضع التآليف الحديثية الجامعة للحديث خلال القرون الخمسة الأولى، والتي أصبحت مصادر للحديث، اعتمد عليها مَن جاء بعدهم من العلماء في استنباط العلوم منها، كما أقبلوا عليها دراسة وشرحاً، ويُقدِّر بعض الدارسين الأحاديث الصالحة للاحتجاج بـ «15000» حديث، موجودة في «مصادر الحديث» أو «**كتب الحديث رواية**» التي وضعت خلال عملية تدوين الحديث وتُقَدَّر بـ (2500) مصدراً.

وسنذكر أهمّ هذه المصادر مُرَتَّبَةً حسب منهجين اثنين، يقول ابن الصلاح (ت643هـ): «وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقان: **إحداهما**: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها، **والثانية**: أن يُخرّجوا في مُسْنَد كلّ صحابي ما رَوَوْه من حديثه».

ونبدأ بذكر المصادر المصنّفة على الأبواب.

obeikandl.com

الفصل الأول

المصادر الأصلية المؤلّفة على الأبواب

1 - المُوَطّآت.

2 - المُصَنَّفات.

3 - الجوامع.

4 - الصّحَاح.

5 - السنن.

6 - المُسْتَدركات.

7 - المُـتَخرجات.

8 - الأجزاء.

1 - المُوَطَّآت[1]

المُوَطَّآت جَمْعُ «مُوَطَّأ». والمُوَطَّأُ لغةً: المُسَهَّل المُهيَّأ، قال في «**القاموس**»: «وَوَطأهُ: هيَّأهُ ودمَّثهُ وسَهَّله، كَوَطَّأهُ... وَرَجُلٌ مُوَطَّأ الأَكْنَافِ، كَمُعظَّمٍ، سَهْل دَمِثٌ، كَرِيمٌ مِضْيَافٌ»[2].

والمُوَطَّأ في اصطلاح المُحدّثين هو: (الكتاب المُرتَّب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المَرْفُوعَةِ والمَوْقُوفَةِ والمَقْطوعَة). فهو «كالمُصَنَّف» تماماً وإن اختلفت التسمية.

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثية بـ «**الموطأ**» أن مؤلفه

---

(1) انظر «**الرسالة المستطرفة**» للكتّاني ص: 13.

(2) انظر «**المعجم المفهرس**» لابن حجر العسقلاني ص: 36، و«**تدريب الراوي**»، للسيوطي ص: 41.

obeikandl.com

وّطأه للناس، أي سَهَّلَهُ وهَيَّأه لهم.

وقيل إن السبب في تسمية مالك كتابه بـ «**الموطأ**» ما رُوي عنه أنه قال: (عَرَضْتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فُقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه[1]، فسَمّيتُه الموطّأ). ومن أمثلة المُوَطَّآت:

1 - موطأ الإمام مالك بن أنس (179هـ): أَلَّفَ الإمامُ مالكُ كتابَه الذي اشتهر بين أهل العلم «بالموطأ» على الأبواب. وقد توخَّى فيه القويّ من أحاديث أهل الحجاز، ولم يقتصر فيه على الحديث النبوي المرفوع إلى الرسول ﷺ، بل ذكر فيه أقوال الصحابة والتابعين، وقد بناه على نحو عشرة آلاف حديث، من مائة ألف حديث كان يحفظها، فكان ينظر فيه وَيُنَقِّحُه حتى أصبح على ما هو عليه الآن، وفيه خمسمائة وعشرون حديثاً مرفوعاً للنبي ﷺ، وثلاثة آلاف أثر عن الصحابة وأقوال التابعين، وبلاغات مالك وأقواله، على ما ذكره أبو عمرو الداني (**الرسالة المستطرفة، للكتاني ص 14**)، وقد استغرق في تصنيفه وتنقيحه وتحريره زمناً طويلاً، فقد عرض عمر بن عبد الواحد - صاحب الأَوْزاعي - «الموطأ» على مالك في أربعين يوماً، فقال: كتابٌ ألَّفتهُ في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوماً!؟ ما أقلَّ ما تفقهون.

كان الإمامُ مالكٌ من أوّل المصنّفين في المدينة المنوّرة، إذ ظهرت طلائع المصنّفات في مختلف عواصم البلاد الإسلامية في أوقات متقاربة، ويروي العلماء أنّ سبب تصنيف مالك لكتابه طلب أبي جعفر المنصور - نحو سنة 148هـ - من مالك أن يضع للناس كتاباً يحملهم عليه، قال أبو جعفر: (اجْعَلِ العِلْمَ يا أبا عبد الله عِلْماً واحداً، فقال له مالك: إنّ أصحاب رسول الله ﷺ تفرّقوا في البلاد، فأفتى كُلٌّ في مِصره بما رأى..). وقال الرشيد لمالك:

---

(1) واطأني: أي وافَقَني.

(عَزَمْتُ أن أحمل الناس على «**الموطّأ**» كما حمل عثمان الناس على القرآن. فقال: أمّا حمل الناس على «**الموطأ**» فليس إلى ذلك سبيل؛ لأن أصحاب الرسول ﷺ تفرَّقوا بعده في الأمصار فحدَّثوا، فعند كل أهل مصر حديث عمله). وفي رواية (إن أصحاب الرسول ﷺ اختلفوا في الفروع، وتفرقوا في البلدان وكل مصيب، فقال الرشيد: وفَّقك الله يا أبا عبد الله...). إن إباءه عن حمل المسلمين على كتابه في الأمصار الإسلامية يدلُّ على تقواه وورعه.

وطريقة الإمام في كتابه أنّه يذكر عنوان الباب ثم يذكر بعض الأحاديث مسندة إلى النبي ﷺ، ثم يذكر ما بلغه عن النبي ﷺ أو عن الصحابة والتابعين وكثيراً ما يذكر فقهه في الموضوع بعد ذلك. كما ذكر هذا في (كتاب الطهارة في المستحاضة) وفي (كتاب الجمعة) (باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب) وهذا بَيِّنٌ واضِح في أكثر كتابه، حتى إن السيد محمد بن جعفر الكتّاني قال: (في موطأ مالك ثلاثة آلاف مسألة وسبعمائة حديث).

قال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: (كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلّده، على ما اقتضاه نظره بالاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، لا على الشرط الذي تقدَّم التعريف به، والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في «**البخاري**» أن الذي في «**الموطأ**» هو كذلك مسموع لمالك غالباً، وهو حُجّة عنده، والذي في **البخاري** قد حذف إسناده عمداً لقصد التخفيف إن كان ذكره في موضع آخر مَوْصُولاً، أو لقصد التنويع إن كان على غير شرطه، ليخرجه عن موضوع كتابه).

ففي «**الموطَّأ**»: المُسْنَد المُتَّصِل المَرْفُوع، والمُرْسَل والمُنْقَطِع والبَلاغَات، ومع هذا فقد صنّف حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البرّ (368 - 463هـ) كتاباً في (وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع وغيرهما) سمّاه: «**التمهيد**».

وقد اختلف العلماء في منزلة الموطأ، فبعضهم قدَّمه على الصحيحين،

ومنهم من جعله في مرتبتهما، ومنهم من قال: المرفوع المتَّصل الصحيح كأحاديث الصحيحين، وما سوى المرفوع المتصل يعتبر فيه ما يعتبر بغيره من الحديث. ورأى آخرون أن الموطأ يأتي في منزلة بعد «**صحيح مسلم**». وقد يكون هذا القول هو الأرجح والأصوب.

ومع كلّ هذا فإن «**الموطأ**» مِنْ أقدم ما وصلنا من مُؤلَّفات الحديث في النصف الأول من القرن الثاني، بعد أن وقفنا على مسند الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت 122هـ) الذي يؤكِّد قِدَمَ التصنيف في الحديث النبوي وأنه يعود إلى أواخر القرن الهجري الأول ومطلع القرن الثاني.

والموطأ من أجمع الكتب في عصره حتى قال الإمام الشافعي: (ما ظهر على الأرض كتاب بعد كتاب الله أصحُّ من كتاب مالك) وهذا قبل أن يظهر «**صحيح البخاري**» و«**صحيح مسلم**». وقد روى «**الموطأ**» عن الإمام مالك عدد كبير من أهل العلم من مختلف البلاد، من أهل المدينة ومكة ومصر والعراق والمغرب والأندلس والقيروان وتونس وبلاد الشام وغيرها، وانتشر في الآفاق. واهتم به طلاب العلم والعلماء، ووضعوا له شروحاً ومختصرات كثيرة.

رواياته عن مالك[1]:

- **منها: رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي الأندلسي** (152 - 234هـ)، وهي التي اعتمدها الأئمة الحفّاظ، والمنتشرة في المغرب والبلاد العربية، قال

(1) أفرد الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي رواة «**الموطأ**» عن مالك بقصيدة، ثم نثرهم في كتاب «**إتحاف السالك**» فبلغوا عنده تسعة وسبعين راوياً. وأما الموطآت عنه فقيل إنها 21، جمعها بعضهم فقال:

رُواةُ مُوَطَّأ مالك إنْ عَدَدْتَهُم ... فَعِشْرُونَ عنه الضابِطونَ وواحِدُ

وانظر: «**ترتيب المدارك**» للقاضي عياض (1/ 202)، و«**بغية الملتمس**» للضبيّ ص65 و89، و«**سير أعلام النبلاء**» للذهبي (8/ 43)، قال الذهبي في «**السير**» 8/ 47: (وقد كنتُ أفردتُ أسماء الرواة عنه في «جزء كبير» يقارب عددهم 1400).

الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 13: (وعن مؤلّفها فيها روايات كثيرة، أشهرها وأحسنها رواية يحيىٰ بن كثير الليثي الأندلسي، وإذا أُطلق في هذه الأعصار «**موطأ مالك**» فإنّما ينصرف لها). طبعت مِراراً، ومن أحسن طبعاتها الطبعة التي حقّقها محمد فؤاد عبد الباقي، ونشرتها دار إحياء الكتب العربية في القاهرة عام 1370هـ/ 1951م في مجلّدين.

- **ومنها: رواية محمد بن الحسن الشيباني** (ت189هـ)، قال الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 14: (وفيها أحاديث يسيرة يرويها عن غير مالك. وأخرى زائدة على الروايات المشهورة، وهي أيضاً خالية عن عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات). وهي المنتشرة في بلاد الهند وما جاورها. طبعت في لوديانا عام 1293هـ/ 1876م، وفي لكهنو عام 1298هـ/ 1880م، وفي قازان عام 1327هـ/ 1909م، وطُبعت بتحقيق عبد الوهّاب عبد اللطيف، في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام 1382هـ/ 1962م، في 228 ص. وطُبعت بدار القلم في بيروت عام 1400هـ/ 1980م في 394 ص.

- **ومنها: رواية أبي مُصْعَب، أحمد بن أبي بكر القاسم بن حارث الزُّهري المدني قاضي المدينة** (ت242هـ) قال العلائي: (روى الموطأ عن الإمام مالك جماعة كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، ومِن أكبرها وأكثرها زيادات «**موطأ أبي مصعب**» أحمد بن أبي بكر الزهري، نحو مائة حديث، وهو آخر من روى عن مالك. قال الدارقطني: أبو مصعب ثقة في الموطأ، وقدّمه على يحيىٰ بن بُكَيْر). طبعت بتحقيق بشّار عوّاد معروف، ومحمود محمد خليل، بمؤسسة الرسالة، في بيروت عام 1412هـ/ 1992م، في 2ج.

- **ومنها: رواية أبي زكريا يحيىٰ بن عبد الله بن بُكَيْر المصري**: (ت231هـ)، قال الضبي في «**بغية الملتمس**» ص: 65: قال بقي بن مخلد: (سمع يحيىٰ بن بكير «**الموطّأ**» سبع عشرة مرة من مالك). طبعت في الجزائر عام 1322هـ/ 1904م، في 2مج.

- **ومنها: رواية أبي محمد سُوَيْد بن سعيد بن سهل الحَمَائِي الهَرَوِي** (ت240هـ) ذكرها بَقِيّ بن مَخْلِد «**بغية الملتمس**»، للضَبِّي ص: 89. طبعت بتحقيق آيت سعيد الحسين، من الرباط بالمغرب عام 1409هـ (انظر: أخبار التراث العربي 38/ 17). وطُبعت بتحقيق عبد المجيد التركي.

- **ومنها: رواية سعيد بن كثير بن عُفَيْر المِصْرِي** (127 - 226هـ) ذكرها ابن حجر في «**المجمع المؤسّس**» 3/ 375، ويظهر أنها لم تصِلنا.

- **ومنها: رواية أبي يحيىٰ مَعْن بن عيسى المَدَني** (ت198هـ). ذكرها ابن حجر في «**المعجم المفهرس**» ص: 38 ويظهر أنها لم تصلنا.

- **ومنها: رواية علي بن زياد التونسي** (ت183هـ). طبعت بتحقيق محمد الشاذلي النيفر بالدار التونسية في تونس عام 1398هـ/ 1978م، في 294ص، وأعيد طبعه بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام 1400هـ/ 1980م، في 290ص.

- **ومنها: رواية عبد الرحمٰن بن القاسم** (ت191هـ)، **تلخيص علي بن محمد القابسي** (ت403هـ)، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 14 (ولأبي الحسن علي بن محمد بن خلف المعافِري القروي القابِسي، نسبة إلى (قابِس) مدينة بأفريقية - تونس - بالقرب من المهدية) المالكي الضرير المتوفّى بالقيروان سنة ثلاثة وأربعمائة، كتاب «**المُلَخِّص**» - بكسر الخاء - ذكره عياض في «**فهرسته**» جمع فيه ما اتصل إسناده من حديث مالك في «**الموطأ**» رواية عبد الرحمٰن بن القاسم المصري. قال أبو عمرو الداني: وهو خمسمائة حديث وعشرون حديثاً. وقال غيره: هو على صَغَر حجمه جيّد في بابه). طبعت بتحقيق محمد علوي المالكي، بدار الشروق، في جُدَّة، عام 1405هـ/ 1985م، في 591ص.

- **ومنها: رواية عبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبِيّ** (ت321هـ)، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص14: (وأكبرها رواية عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي). طبعت

بتحقق عبد الحفيظ منصور، بالدار التونسية للنشر، عام 1396هـ/ 1976م، في 373ص. وطُبعت ثانية في شركة الشروق بالكويت عام 1404هـ/ 1984م.

- **ومنها: رواية حُذافة أحمد بن إسماعيل السهمي** (ت259هـ) قال بقي بن مخلد: (وهو آخر من روى عنه «**الموطأ**» من أصحابه). انظر: («**بغية الملتمس**»، للضَّبِّيِّ، ص: 91).

2 - موطأ ابن أبي ذئب: أبي الحارث، **محمد** بن عبد الرحمٰن بن المغيرة بن الحارث، من بني عامر بن لؤي من قريش (80 - 158هـ)، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص9: (وقد صنّف ابن أبي ذئب في المدينة «**موطّأ**» أكبر من «**موطّأ مالك**» حتى قيل لمالك: ما الفائدة من تصنيفك؟ فقال: ما كان لله بَقِي).

3 - موطأ إبراهيم بن أبي يحيىٰ: أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ سَمْعان الأسلمي مولاهم المَدَني الفقيه (ت184هـ)، قال ابن المبارك: (كان مجاهراً بالقَدَر، وكان صاحب تدليس)، وكان الشافعي يحتجّ بحديثه ويقول: (حدثني من لا أتّهم). قال الذهبي في «**السِيَر**» 8/ 450: (وصنّف «**الموطأ**» وهو كبير، أضعاف «**موطأ الإمام مالك**»).

4 - المُوَطّأ الصغير، لعبد الله بن وَهْب المصري (ت197هـ): وله موطآن أحدهما كبير، والآخر صغير. قال أحمد بن صالح الحافظ: (حدّث ابن وَهْب بمائة ألف حديث). وقال الذهبي في «**السير**» 9/ 225: (موطّأ ابن وَهْب كبير) طبع «**الموطأ الصغير**» له بتحقيق أحمد بن محمد الأمين الشنقيطي، كرسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، عام 1414هـ/ 1994م.

5 - موطّأ إسماعيل القاضي: أبي إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الجهضمي البصري المالكي، قاضي بغداد (199 - 282هـ) قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد 6/ 284: (كان عالِماً مُتْقِناً فقيهاً، شرح المذهبَ المالكي واحتجَّ له وصنّف. ثم صنّف «**الموطّأ**» وألّف كتاباً في الردّ

على محمد بن الحسن الشيباني، يكون نحو مائتي جزء ولم يكمل).

6 - الموطأ لأبي محمد عبد الله بن محمد المروزي المعروف بـ «عَبْدان» (293هـ).

2 - المُصَنَّفاتُ[1]

أ - تعريف المُصَنَّف:

المُصَنَّف في اصطلاح المُحدِّثين هو: (الكتابُ المُرَتَّب على الأبواب الفقهية، والمُشْتَمِل على الأحاديث المَرْفُوعَة والمَوْقُوفَة والمَقْطُوعة). أي فيه: الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً.

ب - الفَرق بين المُصَنَّف والسُنَن:

والفرق بين «المُصَنّف» و«السُّنَن» أنَّ «المصنَّف» يشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، على حين أن «السنن» لا تشتمل على غير الأحاديث المرفوعة إلّا نادراً؛ لأنّ الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا تسمى في اصطلاحهم «سُنَناً».

وما عدا هذا الفارق فإنَّ «المُصنَّف» و«السُّنن» متشابهان كل التشابه.

جـ - أمثلة:

1 - مُصَنَّف حمّاد بن سلمة: بن دينار الربعي مولاهم البصري البزاز (ت167هـ) نَصَّ عليه الذهبي في «**السِيَر**» 18/ 203، والكَتَّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 40.

2 - مُصَنَّف وكيع بن الجَرَّاح: ابن مليح الرُّؤَاسِيّ الكوفي محدّث العراق

---

(1) «**الرسالة المستطرفة**» للكتاني ص: 40.

(ت197هـ) نصّ عليه الذهبي، والكَتَّاني.

3 - مُصَنَّف عبد الرزّاق: أبي بكر عبد الرزّاق بن همّام بن نافع الحميري الصنعاني (126 - 211هـ)، طلب العلم وهو ابن عشرين سنة، وجالس معمر بن راشد سبع سنين، وقدم بلاد الشام بتجارة فحج، وسمع ابن جريج، وعبد الله بن عمر، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله بن سعيد بن أبي هند، وثور بن يزيد، والأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة وخلقاً كثيراً، وروى عنه بعض شيوخه مثل ابن عيينة، وبعض أقرانه كوكيع بن الجراح، وروى عنه الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، وأبو خيثمة، وخلق كثير، ورحل الناس إليه.

سُئل أحمد بن حنبل: هل رأيت أحداً أحسن حديثاً من عبد الرزّاق؟ قال: لا، وقال فيه معمر بن راشد: وأما عبد الرزّاق فإن عاش فخليق أن تُضرَب إليه أكباد الإبل، قال ابن أبي السري: والله لقد أتعبها. يريد كَثُرَتِ الرحلةُ إليه فَأَتْعَبَ المَطِيَّ، لأن عبد الرزّاق كان مقيماً في اليمن.

اتهمه بعضهم بأنه كان مُفْرِطاً في التشيع مُغالياً فيه، ورَدَّ بعض أهل العلم عنه هذه التُهمّة، سأل عبد الله بن أحمد أباه: هل كان عبد الرزّاق يتشيّع ويُفرط في التَّشَيُّع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً. وعن سلمة بن شبيب قال: سمعت عبد الرزّاق يقول: (والله ما انشرح صدري قط أن أفضّل علياً على أبي بكر وعمر. رحِم الله أبا بكر وعمر وعثمان، مَنْ لم يُحِبُّهُم فما هو بِمُؤمِن). وقال: (أوثق أعمالي حُبِّي إياهم) وقال أبو الأزهر: (سمعت عبد الرزّاق يقول: أُفَضِّل الشيخين بتفضيل عليّ إياهم على نفسه، ولو لم يفضِّلهما ما فضَّلتهما، كفى بي ازدراءً أن أحبَّ علياً ثم أخالف قوله). قال ابن عدي: (ولعبد الرزّاق أصنافٌ - أي آثارٌ للصحابة - وحديثٌ كثيرٌ، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه. إلّا أنهم - يقصد بعض أهل العلم - نسبوه إلى التشيُّع).

كان يحفظ سبعة عشر ألف حديث، أصيب في بصره في أواخر حياته، من سَمِع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع، قال الإمام الذهبي: (سائر الحفّاظ وأئمّة العلم يحتجّون به، إلّا في تلك المناكير المعدودة - أي بعض الأخبار - في سعة ما روى). توفي رحمه الله في شوّال سنة (211هـ).

كان عبد الرزّاق ممّن جمع وذاكر وصنّف، وقال الإمام أحمد: كان يَتَعاهَدُ كتبه وينظر فيها باليمن. قال الإمام الذهبي: (وصنف «**الجامع الكبير**» وهو خزانة علم).

رتَّب الحافظ عبد الرزّاق كتابه المصنّف على أبواب العلم فكان أولها كتاب «**الطهارة**» فكتاب «**الحيض**» فكتاب «**الصلاة**» وآخرها «**الجامع**» لمعمر بن راشد الصنعاني (ت154هـ) الذي يلي هذا المصنّف، وتحت كل كتاب أبواب كثيرة وفي كل باب أحاديث مسندة مرفوعة إلى الرسول ﷺ، وأخبار موقوفة على الصحابة من فعلهم أو قولهم. وتجد أحياناً أقوال بعض التابعين أو أفعالهم بأسانيدها إلى عبد الرزّاق. والحقّ أنه كتاب جامع مفيد، بحر زاخر بالأحاديث والآثار. فيه (19418) حديثاً وأثراً، طبع في أحد عشر مجلداً، وقد عني بتحقيق نصوصه، وتخريج أحاديثه والتعليق عليه الشيخ المحدث حبيب الرحمٰن الأعظمي، في منشورات المجلس العلمي، وكان بدء الطبعة الثانية (1390هـ/ 1970م) وانتهى طبع الجزء الحادي عشر سنة (1392هـ/ 1972م) في بيروت، هذا سوى مجلد خاص يتضمن دراسة مفصلة عن الكتاب ومخطوطاته.

4 - مُصَنَّف أبي الربيع سليمان بن داود: العتكي الزهراني البصري، نزيل بغداد (ت234هـ). ذكره الكَتَّاني.

5 - مصنّف ابن أبي شَيْبَة: أبي بكر عبد الله محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، الكوفي (ت235هـ)، قال الكتّاني: (جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدّثين بالأسانيد، وفتاوى التابعين وأقوال الصحابة مرتّباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه. طبع منه بعنوان الكتاب «**المصنَّف**

obeikandl.com

في الحديث والآثار» بتحقيق أبي تراب عبد الوهّاب الملتاني، بملتان في الهند عام 1324هـ/ 1906م، الجزءان الأول والرابع فقط. وطُبع منه الأجزاء الثلاثة الأولى بتحقيق عبد الخالق الأفغاني، بمطبعة العلوم الشرقية، في حيدر آباد الدكن. بالهند، عام 1386 - 1390هـ/ 1966 - 1970م. وظهرت لهذه الأجزاء ط. ثانية بالدار السلفية في الهند عام 1399هـ/ 1979م. وطُبعت الأجزاء 4 و5 بتحقيق عامر العمري الأعظمي، والأجزاء 6 - 15، ولم يكمل، وطُبع بتحقيق مختار أحمد الندوي، بالدار السلفية في الهند عام 1386 - 1403هـ/ 1966 ـ1983م. وطُبع في إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، عام 1406هـ/ 1986م، في 16ج. وطُبع بتصحيح كمال يوسف الحوت، بدار التاج في بيروت عام 1409هـ/ 1989م، في 7ج + 1ج فهارس. وطُبع بإشراف سعيد اللحّام، بدار الفكر في بيروت، عام 1409هـ/ 1989م، في 8ج + 1ج فهارس. وطُبع بتحقيق حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد إبراهيم اللحيدان، في الرياض عام 1416هـ/ 1996م. وطُبع الجزء المفقود منه طبعة حيدر آباد، والسلفية بتحقيق عمر غرامة العمروي، بعالم الكتب في الرياض، عام 1408هـ/ 1988م. وحقّقه طلاب من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، عام 1410هـ/ 1990م، وطبع بتحقيق شيخنا محمد عوّامة.

3 - الجَوَامِعُ

الجَوَامِعُ جمع «جامِعٍ»، والجامِعُ في اصطلاح المحدّثين: (**كلُّ كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها؛ من: العقائد، والأحكام والرِّقاق، وآداب الأكل والشرب والسفر والمُقام، وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ والسِّيَر، والفِتَن، والمَناقِب والمَثالِب وغير ذلك**).

وأشهر الجوامع هي:

1 - «**جامع مَعْمَر بن راشِد الأزدي البصري**» (ت153هـ) طُبع بآخر كتاب «مصنّف عبد الرزّاق».

2 - «**جامع سفيان بن سعيد الثَّوْرِي**» (ت161هـ).

3 - «**جامع ابن وَهْب**» أبي محمد، عبد الله بن وهب بن مسلم القُرَشِي (ت197هـ) طُبع بتحقيق ج. ديفيد ويل، بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية، في القاهرة، عام 1368هـ، في 3مج.

4 - «**جامع سفيان ابن عُيَيْنَة**» (ت198هـ).

5 - «**الجامع الصحيح**» للبخاري (ت256هـ) ويأتي في «الصحاح».

6 - «**الجامع الصحيح**»، لمسلم بن الحجّاج (ت261هـ) ويأتي في «الصحاح».

7 - «**جامع التِرْمِذِي**» محمد بن عيسى (ت279هـ) ويأتي في «**السنن**» وغيرها.

4 - الصِّحَاحُ[1]

الصِّحاح هي: (**الكتب التي التزم أصحابها إخراج الحديث الصحيح فقط**)، وهي كثيرة، ولكن لم يَسْتَقِم هذا بحسب واقع الحال إلّا للشيخين البخاري ومسلم، وأما سِوَاهُما فقد وقع في تصانيفهم الحسن والضعيف، ومن أشهر هذه الكتب:

1 - صحيح البخاري (ت256هـ): واسمه الكامل: «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» للإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيّ

(1) للتوسُّع انظر: «**المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس**»، لابن حجر العسقلاني، و«**الرسالة المستطرفة**» لمحمد بن جعفر الكتّاني، و«**الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط**» - الحديث، و«**دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة**»، لمحي الدين عطية.

البُخَارِي. وصحيحُ البُخاري أوَّلُ ما صُنِّف في الحديث الصحيح.

وقد رتّبه مؤلّفُه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب، مفتتحاً إياه بكتاب «**بدء الوحي**»، ثم كتاب «**الإيمان**» ثم سرد كتب العلم والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب «**التوحيد**»، ومجموع تلك الكتب 97 سبعة وتسعون كتاباً، كل كتاب منها مُجَزَّأ إلى أبواب، وتحت كل باب عدد من الأحاديث.

وقد افتنّ الإمامُ البخاري في الصناعة الحديثية، وفي الترجمة للأبواب، كما أحسن الاستنباطات الكثيرة والفوائد الجليلة وغير ذلك مما يدلُّ على غزارة علمه، وعمق فهمه، هذا إلى جانب تحرّيه في الرجال والأسانيد، وبهذا احتلّ «**صحيحُ البخاري**» المكان الأول بعد القرآن الكريم، فعكف الناس على دراسته وحفظه، كما اشتغل كثير من الأئمة في شرحه وبيان ما تضمنه من علوم وفوائد، فكان كتاب البخاري محلَّ حفظ وعناية ودراسة وتقدير الأمة الإسلامية على مَرّ الزمان[1]. طُبع طبعات كثيرة جداً، أقدمها في بومبي بالهند عام 1269هـ/ 1852م، في 8ج، وأصحّ طبعاته «**الطبعة السلطانية**»[2] التي طبعت بأمر من

(1) وقد وصلنا منه «2324» نسخة خطّية، أقدمها محفوظة دار الكتب القطرية، وزارة التربية، برقم (65) مؤرخة عام (261هـ)، وانظر سائرها في: «**الفهرس الشامل للتراث المخطوط**» - الحديث (1/ 493).

(2) طُبع «**صحيح البخاري**» طبعات كثيرة تزيد على الخمسين أفضلها الطبعة السلطانية عام (1313هـ) بالمطبعة الأميرية، وسُمِّيت بالطبعة السلطانية لأنها طُبعت بأمر من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وعناية وتصحيح جَمْعٍ من شُيوخ الأزهر الشريف بمصر، وعلماء إسطنبول، مأخوذاً من النُّسْخَة اليُونِينِيَّة - نسبةً إلى الإمام الشرف أبي الحسين علي بن محمد ابن أحمد اليُونِيني البَعْلَبَكِّي (621 - 701هـ) - الذي كَتَبَ على آخر نُسْخَتِه: (بَلَغَتْ مُقَابَلَةً وتصحيحاً وإسماعاً بين يَدَيْ شيخنا شيخ الإسلام حُجَّة العرب، مالك أزمَّة الأدب العلّامة أبي عبد الله - محمد بن عبد الله - ابن مالك الطائي الجَيَّاني أمدَّ الله تعالى عُمْرَه - (ت672هـ) - في المجلس الحادي والسبعين، وهو يُراعي قِراءتي، ويُلاحِظ نُطْقِي، فما اختاره ورجَّحه وأَمَر بإصلاحِه، أصلحتُه وصحَّحْتُ عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه الإعرابان والثلاثة، فأَعْمَلتُ ذلك =

السُلطان عبد الحميد (ت1336هـ) رحمه الله، وتصحيح لجنة من علماء الأزهر الشريف مكوّنة من (16) شيخاً على رأسهم شيخ الأزهر حَسُّونة النواوي (ت1343هـ)، بمطبعة مصر الأميرية عام 1313هـ/ 1895م، في 9ج. وله شروحات كثيرة تأتي في «**الشروح**».

2 - صحيح مسلم (ت261هـ): وهو الجامع الصحيح لحجة الإسلام أبي

= على ما أَمَر ورَجَّح، وأنا أقابِلُ بأصل الحافظ أبي ذَرّ، والحافظ أبي محمد الأَصِيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي، ما خلا الجزء الثالث عشر والجزء الثالث والثلاثين فإنهما معدومان - وبأَصْلٍ مَسْموعٍ على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السَّمْعَانِي - (ت510هـ) - وغيره من الحُفّاظ، وهو وقفٌ بخانقاه السُّمَيْسَاطِي، وعلاماتُ ما وافَقْتُ أبا ذَرٍّ الهروي: (هـ) والأصيلي (ص) والدمشقي (ش) وأبا الوقت (ظ) فَيُعْلَمُ ذلك، وقد ذكرتُ ذلك في أول الكتاب في «فَرْخَةٍ» لِتُعْلَم الرموز، كتبه علي بن محمد الهاشمي اليونيني عفا الله عنه).

وقد ذكر ابنُ مالك على ظاهر الورقة الأولى من المجلد الأخير - وهو النصف الثاني من النسخة اليونينية ما نصُّه: (سَمِعْتُ ما تضمّنه هذا المجلّد من «**صحيح البخاري**» بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالِم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليُونِيني رضي الله عنه وعن سَلفِه، وكان السماعُ بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نُسَخ مُعْتَمد عليها، فكلّما مَرَّ بِهم لفظٌ ذو إشكال بيَّنت فيه الصواب وضَبَطْتُه على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بَسْط عِبَارَةٍ وإقامَة دلالة أَخَّرْتُ أمره إلى «جُزْءٍ» أَسْتَوْفي فيه الكلامُ مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاعُ به عامًّا، والبيان تامًّا - إن شاء الله تعالى - وكتبه محمد بن عبد الله ابن مالك حامِداً الله تعالى). وأما الجزءُ الذي أشار إليه ابن مالك فقد سمّاه: «**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**»، وهو مطبوع بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بمكتبة دار العروبة في القاهرة 1377هـ، في (256ص).

كان الحافظ اليونيني كثير العناية بـ: «**صحيح البخاري**» مهتمًّا بضبطه وتصحيحه ومقابلته على الأصول الصحيحة، وقد عقد مجالسَ بدمشق لإسماعه بحضرة ابن مالك - وهو أكبر منه سِنًّا - وبحضرة جماعة من الفضلاء، وجمَعَ منه أصولاً معتمدة، وقرأه عليهم في (71) مجلساً، مع المقابلة والتصحيح. وقد غَدَت نسخته «اليونينية» هي: المُعَوَّل عليها في جميع روايات البخاري، وهي التي اعتمدها الإمام أحمد بن محمد القَسْطَلّاني (ت932هـ) في شرحه «**إرشاد الساري**» وأثبت فيه جميع فوارق النُّسَخ، والروايات المتعدّدة، ومنها ظهرت الطبعة اليُونِينية المذكورة. وقد طُبعت الطبعة اليونِينية مُصَوَّرة عن الطبعة الأولى مؤخّراً بعناية زملينا د. زهير النّاصر الحلبي، عام 1419هـ/ 1999م، مرقّمة الكتب والأبواب والأحاديث.

الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. صنَّف الإمام مسلم صحيحه على أبواب الفقه وقد اختار أحاديث كتابه من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وتحرَّى في الرجال والمُتُون، وجَمَعَ طُرُقَ الحديث الواحد في مكان واحد من كتابه، مما يُسَهّل الرجوع إليها واستنباط الأحكام منها. وقد احتلّ صحيح مسلم المنزلة الثانية بعد صحيح البخاري، وأجْمَعَ العلماءُ على أن جميع ما في الصحيحين مِنَ المُتَّصلِ المَرْفُوعِ صَحِيحٌ بالقطع، وأنَّهما أَصَحُّ كتب الحديث. طبع صحيح مسلم أكثر من مرة، ومن أحسن الطبعات طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة 1375 - 1965م بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في خمس مجلدات، خصَّص الخامس منها لفهارس الكتاب، حيث سَهَّل تناوله والرجوع إليه.

3 - **صحيح ابن خُزَيْمَة (ت311هـ)**: إمام الأئمة أبي بكر، محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة بن المُغيرة السُلَمِي النيسابوري الشافعي، شيخ ابن حِبّان، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص21: (وقد قيل: إن أصَحَّ مَن صَنَّف في الصحيح بعد الشيخين: ابنُ خُزَيْمَة، فابنُ حبّان). ولم يصلنا كاملاً، وقد طُبع ما وصلنا منه وهو من أوله إلى أوائل كتاب الحج بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بالمكتب الإسلامي في بيروت، عام 1391هـ/ 1971م، في 4ج.

4 - **صحيح ابن حِبَّان (ت354هـ)**، أو التقاسيم والأنواع: لأبي حاتم محمد بن حِبّان بن أحمد بن معاذ التميمي الدارِمي البُسْتِي، أحد كبار الحفّاظ، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 20: (وترتيبه مُخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد، والكشف منه عَسِرٌ جداً. وقد رتّبه بعض المتأخّرين على الأبواب ترتيباً حسناً، وهو الأمير علاء الدين أبو الحسن، علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي الفقيه النحوي (ت739هـ) وسمّاه: «**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان**» كما أنه رتّب «**معجم الطبراني الكبير**» على الأبواب أيضاً. و«**صحيح**

ابن حبّان» هذا موجود الآن بتمامه بخلاف «**صحيح ابن خُزَيْمَة**» فقد عَدِم أكثره، كما قاله السخاوي، وقد قيل: إن أصحّ من صنّف في الصحيح بعد الشيخين: ابنُ خزيمة، فابنُ حِبّان). طبع من «**الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان**» المجلد الأول بتحقيق أحمد محمد شاكر، بدار المعارف في القاهرة عام 1372هـ/ 1952م، وطُبع منه ثلاثة أجزاء بتحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية في المدينة المنوّرة عام 1390هـ/ 1970م. وطُبع كاملاً بتحقيق شعيب الأرنؤوط بمؤسسة الرسالة، في بيروت عام 1402هـ/ 1982م، في 18ج، وطُبع بتحقيق الشيخ الدكتور خليل شيحا، بدار المعرفة في بيروت، عام 1424هـ/ 2004م، في 1ج ضمن 2176ص، مُرقّم ومخرّج على الكتب الستة.

5 - صحيح ابن السَّكَن (ت353هـ): للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّكَن البغدادي المصري، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: **25**: «**ويُسَمَّى بـ «الصحيح المنتقى»** وبـ «**السنن الصحاحِ المأثورة عن رسول الله ﷺ**» لكنه كتاب محذوف الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يُحْتاج إليه من الأحكام، ضَمَّنَهُ ما صَحَّ من السنن المأثورة. قال: «وما ذكرته في كتابي هذا مجملاً فهو ممّا أجمعوا على صحّته، وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحدٌ من الأئمة الذين سمَّيتُهم، فقد بَيَّنتُ حُجَّته في قبول ما ذكره ونَسَبْتُه إلى اختياره دون غيره، وما ذكرتُه مما ينفرد به أَحدٌ من أهل النقل للحديث فقد بَيَّنْتُ علّته، ودَلَلْتُ على انفراده دون غيره». انظر: «**شفاء السقام**» للتقي السبكي).

6 - **صحيح الإسماعيلي (ت371هـ)**، يأتي في المستخرجات.

7 - **صحيح أبي عوانة (ت316هـ)**، يأتي في المستخرجات.

8 - **صحيح الحاكم النيسابوري (ت405هـ)**، يأتي في المستدركات.

9 - **المنتقى، لابن الجارود (ت307هـ)**، أي «**المنتقى المختار من السنن المسندة عن رسول الله ﷺفي الأحكام**»، وللحافظ أبي محمد، عبد الله بن علي

ابن الجارود النيسابوري الحافظ المجاور بمكّة. قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 25: (وهو كالمستخرج على «صحيح ابن خزيمة» في مجلّد لطيف، وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمائة، وتُتَبِّعَتْ فَلَمْ يَنْفَرِدْ عن الشيخين منها إلّا بِيَسِر. وله شرح يسمّى بـ «**المُرتَقَى في شرح المُنْتَقى**» لأبي عمرو الأندلسي). طُبع بتحقيق عبد الله هاشم يماني، بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة، عام 1383هـ/ 1963م، في 384ص. وطُبع بتحقيق عبد الله عمر البارودي، بمؤسسة الكتب الثقافية، في بيروت عام 1408هـ/ 1998م، في 335ص.

10 - **صحيح ابن الشرقي (ت325هـ)**: الحافظ أبي حامد، أحمد بن محمد ابن الحسن النيسابوري الشافعي من تلاميذ مسلم، ذكره الذهبي في «**تذكرة الحفاظ**» والتاج السبكي في «**طبقات الشافعية**» وعبارته: (صنّف الصحيح وحجّ مرات) قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 24: وهو غير مشهور، وربّما يكون مخرّجاً على «**صحيح مسلم**».

11 - **المنتقى، لقاسم بن أصبغ (ت340هـ)**: الحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القرطبي المالكي، قال الكَتَّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 25: (وهو على نحو كتاب «**المنتقى**» لابن الجارود، وكان قد فاته السماع منه، ووجده قد مات، فألَّفه على أبواب كتابه بأحاديث خرّجها عن شيوخه، قال أبو محمد ابن حزم: وهو خيرٌ انتقاءً منه).

5 – السُّنَن[1]

قال الكَتَّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص32: (**وهي في اصطلاحهم الكتب المُرتَّبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة، إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأن الموقوف لا يُسَمَّى في اصطلاحهم سُنَّة، ويسَمَّى حديثاً**)، ومن كتب السنن:

1 – سنن أبي داود (ت275هـ): الإمام الثبت سيّد الحُفّاظ، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني، صنّف أبو داود كتابه على أبواب الفقه واقتصر فيه على السنن والأحكام، فلم يذكر فيه القصص والمواعظ والأخبار والرقائق وفضائل الأعمال، فكتابه خاص بأحاديث الأحكام، ولم يقصد فيه تخريج الحديث الصحيح فقط بل أخرج فيه الصحيح والحسن وما دون ذلك، وكثيراً ما يشير إلى ما فيه نكارة أو ضعف شديد. قال أبو داود في «**رسالته إلى أهل مكة يصف سننه**»: (هذا كتاب أودعت فيه الصحيح وما يقاربه - يعني الحسن - ممّا يصلح للاحتجاج، وماكان فيه من ضعيف شديد الضعف أو منكر لا يصلح للاحتجاج فقد بيّنته) وقد أجمع العلماء على الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود. طُبع هذا الكتاب مراراً في مجلدين، وطُبع بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد في أربع مجلدات، في المكتبة التجارية بالقاهرة. ثم طُبع بعناية الأستاذ عزت الدعاس في حمص في خمس مجلدات سنة 1394هـ/ 1974م، وبآخره فهرس للأحاديث.

2 – سنن التِّرْمِذِيّ (ت279هـ)، أو الجامع الصحيح: للإمام الحافظ أبي

---

(1) انظر: «**المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**» لابن حجر العسقلاني، و«**الرسالة المستطرفة**» للكتاني ص: 11 و32 - 37، و«**الفهرس الشامل للتراث العربي**» - الحديث، و«**دليل مؤلّفات الحديث الشريف**» المطبوعة.

عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي، صَنَّفَه على أبواب الفقه، وهذا المصنَّف من أجمع كتب الحديث وأغزرها علماً وصناعة حديثية، فقد أخرج الترمذي في كتابه: الصحيح، والحسن، والضعيف، والغريب، والمُعَلَّل وكشف عن علّته، كما ذكر المنكر وبيَّن وجه النكارة فيه، وتكلَّم في فقه الأحاديث ومذاهب السلف، وفي الرواة، وغير ذلك مما له صلة بالحديث وبعلومه، طُبع الكتاب مراراً وكان المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر قد بدأ بتحقيق سنن الترمذي تحقيقاً ممتازاً، ولكن المنيّة اخترمته بعد أن طبع منه جزأين كبيرين، وتابع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي عمله فطبع الجزء الثالث ولم يتمّ بقية الكتاب. وآخر طبعاته بتحقيق الأستاذ عزت الدعاس في حمص سنة 1387هـ/ 1967م، في 10ج + 1ج فهارس.

وللدكتور نور الدين عتر كتاب: «**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**» طُبع بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر سنة 1390هـ/ 1970م.

3 - **سنن النّسائي (ت303هـ)**: للإمام الحافظ أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي النَّسَائِيّ - بفتح النون والسين نسبة إلى بلدة نساء بخراسان - صنّف النَّسائي سننه ولم يخرّج فيها عن راوٍ أجمع النُّقَادُ على تركه، وقد رتَّب كتابه على أبواب الفقه، و«**سنن النسائي**» أقل السُنن حديثاً ضعيفاً، وكان الإمام النسائي قد ألّف سننه الكبرى وقدّمها إلى أمير الرملة بفلسطين فقال له الأمير: أكلّ ما فيها صحيح؟ فقال: فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما، فقال: فاكتب لنا الصحيح منه مُجرَّداً، فاستخلص النسائي من «**السنن الكبرى**» السنن الصغرى وسماها «**المجتبى**» وهي التي يشير إلى إليها العلماء، وتولَّوْا شرحها، ومن هنا أطلق السيوطي على حاشيته على سنن النسائي اسم «**زَهْرُ الرُّبَى على المُجْتَبى**» وقد طُبع في ثمانية أجزاء كبيرة مع «**حاشية السندي على النسائي**»، وهو في مرتبة

سنن أبي داود قريبة منه. طُبع هذا الكتاب في المكتبة التجارية الكبرى، بمصر عام 1384هـ/ 1929م، في 8 أجزاء، ومِن أجود طبعاته المحققة بتحقيق فضيلة الأستاذ محمد عطا الله الفوجياني الأمرتسري، طُبع في لاهور في باكستان سنة 1376هـ/ 1956م، وقد أخرج الكتاب واعتنى به تصحيحاً وترقيماً وفق ترقيم «**تحفة الأشراف**» للمزي: فضيلة شيخنا عبد الفتاح أبو غدة (ت1417هـ) معتمداً على الطبعة المصرية، وذيَّلها بجزء للفهارس. وصدرت طبعة بتحقيق الشيخ الدكتور خليل شيحا عن دار المعرفة في بيروت، مُرقمة ومُخرجة على الكتب الستة، عام 2007م، وللكتاب طبعات أخرى كثيرة.

4 - **سنن ابن ماجه (ت273هـ)**: للإمام الحافظ أبي عبدالله، محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني. هذا الكتاب في جزأين صنّفه ابن ماجه على أبواب الفقه، ولم يلتزم فيه إخراج الصحيح، ففيه الصحيح والحسن والضعيف، وفي هذا الكتاب أحاديث لم تُخرَّج في الصحيحين والسنن، ولهذه الميزة ضمّه العلماء إلى الكتب الستّة. طُبع هذا الكتاب مراراً، ومن أجود طبعاته المحققة طبعة دار إحياء الكتب العربية، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عام 1372هـ/ 1952م، وقد جعل له عدة فهارس تسهل الاستفادة منه والرجوع إليه، وصدرت طبعة بتحقيق الشيخ الدكتور خليل شيحا عن دار المعرفة في بيروت، مُرقمة ومُخرجة على الكتب الستة مع الحكم على الأحاديث الضعيفة الإسناد، عام 2011م.

وأول مَن ضمّ «سُنن ابن ماجه» إلى الكتب الخمسة هو: أبو الفضل محمد ابن طاهر المقدسي (448 - 507هـ) في كتابه «**أطراف الكتب الستة**»، وبهذا أصبحت كتب الحديث المعتمدة سِتّة، وتابعه على هذا أهل العلم من بعده. وكان العلماء قبل ذلك، وبعضهم بعد ذلك، يَعُدُّون الأصل السادس كتاب «**الموطأ**» للإمام مالك، لأنه أصح من «**سنن ابن ماجه**».

وإنما قدّم العلماء «**سنن ابن ماجه**» على «**الموطأ**» - مع أنه أصحّ منها - لِما

في «**السنن**» من زوائد على الكتب الخمسة، بخلاف «**الموطأ**»، فَجُلُّ ما فيه موجود في الكتب الخمسة، إلا القليل منه، فلم يُقدَّم كتاب ابن ماجه على «**المُوطأ**» لأنه أصحّ منه، بل لكثرة الزيادات التي فيه.

5 - **السنن لإبراهيم بن طهمان (ت163هـ)**: نشر بتحقيق محمد طاهر، في مجلّة معهد المخطوطات العربية، مج22، س1396هـ/ 1976م، ص - ص: 241 - 300.

6 - **سنن الإمام الشافعي (ت 204هـ)** أو السنن المأثورة، رواية أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيىٰ المزني (ت264هـ)، ثم رواية أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت321هـ)، في مجلد. طُبع قديماً في حيدر آباد الدكن بالهند، بدون تاريخ. وطُبع في مصر عام 1315هـ/ 1897م، في 134ص. وطُبع بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بدار المعرفة في بيروت عام 1404هـ/ 1984م. وطُبع بتحقيق خليل مُلّا خاطر، بدار القِبْلة في جُدَّة بالسعودية، ومؤسسة علوم القرآن في دمشق عام 1409هـ/ 1989م، في 2ج.

7 - **سنن سعيد بن منصور (ت227هـ)**: وهو ابن شعبة المروزي، ويقال الطالقاني، ثم البلخي، ثم الخراساني، المتوفى بمكة، وبها صنّف السنن، سنة سبع وعشرين ومائتين، وهي من مظان المعضل والمنقطع والمرسل، كمؤلفات ابن أبي الدنيا. طبع القسم 1 و2 من مج3 منه، وهي قطعة من الفرائض، والنكاح، والطلاق، والجهاد بتحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي (ت1413هـ) بالدار السلفية في الهند، عام 1403هـ/ 1983م، في 410ص، وأُعيد طبعه بدار الكتب العلمية في بيروت عام 1405هـ/ 1985م عن الطبعة الهندية. وطُبع جزء آخر من الكتاب، ويشتمل على كتاب التفسير وفضائل القرآن إلى نهاية سورة المائدة، بتحقيق سعد بن عبد الله آل حميد، بدار الصميعي، في الرياض، عام 1415هـ/ 1985م، في 4ج + 1ج فهارس والأصل رسالة دكتوراه من جامعة

الإمام محمد بن سعود في الرياض).

8 - **سنن الدارمي (ت255هـ)**: أبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بَهْرام التميم السمرقندي. قال الكَتَّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص32: (وله أسانيد عالية وثُلاثِيّات، وثُلاثِيّاته أكثر من ثُلاثِيّات البخاري)، وعدد أحاديثه (3504). طُبع في كانبور بالهند عام1293هـ/ 1876م، في 467ص، وطُبع بتحقيق محمد أحمد دهمان، بمطبعة الاعتدال، في القاهرة، عام 1349هـ/ 1930م، في 2ج. وطُبع بتحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني، في فيصل آباد، حديث أكاديمي، عام 1404هـ/ 1984م، في 2ج. وطُبع بتحقيق مصطفى ديب البُغا، بدار القلم، في دمشق عام 1412هـ/ 1992م، في 2ج. وطُبع بتحقيق فضيلة شيخنا الدكتور محمود أحمد عبد المحسن، بدار المعرفة في بيروت، عام 1421هـ/ 2000م، في 1088ص.

9 - **سنن الدارقطني (ت385هـ)**: أبي الحسن، علي بن عمر، جمع فيه غرائب السنن. طُبع قديماً في دلهي بالهند عام 1306هـ/ 1888، وطُبع بتحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني، بشركة الطباعة الفنيّة المتّحدة، بالمدينة المنوّرة عام 1386هـ/ 1966م، في 4ج، 2مج، ومعه «**التعليق المغني على الدراقطني**» لأبي الطيّب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت1329هـ). وقد وضعتُ له «**فهرس أحاديث**» يشمل فهرس أوائل أحاديثه ومسانيد الصحابة ومروياتهم، كما وضعتُ له: «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث**» فيه، على طريقة الكتاب الذي وضعه المستشرقون للكتب التسعة، وجعلته ذيلاً له. طُبعا بدار المعرفة في بيروت عام 1405هـ/ 1985م.

10 - **السنن الصغرى، للبَيْهَقِي (ت458هـ)**: أبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقِي - نسبة إلى «**بَيْهَق**» قُرًى مجتمعة بنواحي نيسابور على عشرين فرسخاً منها - الخُسْرَوْجِرْدِي الشافعي، المتوفى بنيسابور. قال بعض العلماء: (ما من مقلّد للشافعي إلّا وللشافعي منَّة في رقبته، إلّا البيهقي، فإنه له مِنَّةٌ على

الشافعي، لأنه نصر مذهبه واحتجّ له بالأحاديث في كتبه). قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 33: «وللبيهقي كتب كثيرة، قيل إنها نحو الألف، وقد التزم في جميعها ألّا يخرّج فيها حديثاً يعلمه (موضوعاً)، ككتاب «**الاعتقاد**»، و«**دلائل النبوة**»، و«**شُعَب الإيمان**»، و«**مناقب الشافعي**»، و«**الدعوات الكبيرة**»، و«**السنن الصغرى**»، و«**السنن الكبرى**» قال التاج السبكي في ترجمته في «**طبقات الشافعية**»: أُقْسِمُ ما لِواحِدٍ منها نظير، وكتاب «**الأسماء والصفات**» - قال التاج أيضاً فيه: - لا أعرف له نظيراً، وكتاب «**الخلافيات**» - قال التاج: - لم يُسْبَق إلى نوعه، ولم يُصَنَّف مثله وكتاب «**معرفة السنن والآثار**» أي معرفة الشافعي بها - قال التاج: - لا يستغني عنه فقيه شافعي، وكتاب «**المدخل إلى السنن الكبرى**»، وكتاب «**البعث والنشور**» وغير ذلك). طُبع الكتاب بتحقيق بهجة يوسف حمد أبو الطيّب، في وزارة الأوقاف العراقية، ببغداد، عام 1405هـ/ 1985م، في 3ج. وطُبع بتحقيق محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، بمكتبة الدار، في المدينة المنورة، عام 1410هـ/ 1990م، وطُبع بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، في جامعة الدراسات الإسلامية، بكراتشي في باكستان، عام 1410هـ/ 1989م، في 4ج. وطُبع بتحقيق الشيخ الدكتور خليل شيحا وخرّجه على الكتب الستة، بدار المعرفة في بيروت، عام 1424هـ/ 2004م، في 2ج.

11 - **السنن الكبرى للبيهقي**: قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص33: (ويُقال له السنن الكبير، وهي عشرة مجلدات، وهي على ترتيب مختصر المزني، لم يصنّف في الإسلام مثلها، وهي مستوعبة لأكثر أحاديث الأحكام. وعليها حاشية للشيخ علاء الدين علي بن فخر الدين عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني الحنفي المعروف بابن التركماني المتوفى سنة خمسين وسبعمائة سمّاها «**الجوهر النقي في الردّ على البيهقي**» في سِفْر كبير، أكثرها اعتراضات عليه، ومناقشات له ومباحثات معه).

ويلحظ القارئ في الحاشية كثيراً من الأخطاء العلمية الفاحشة، من توثيق الرواة المجرّحين، وتجريح الموثّقين، وتَطْويع للأدلّة لنُصرة مذهبه أفسد فيها الكتاب وأَذْهَبَ رَوْنَقَه وبهاءه، وصفاءه، وبهجته، دلّت على جهله وتعصّبه

وتحامُله، وليته لم يضعها. طُبعت «**السنن الكبرى**» مع الحاشية بدائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد في الهند عام 1343 - 1355هـ/ 1924 - 1963م، في 1ج. وقد وضعتُ فهرساً لأحاديثه، طُبع بدار المعرفة في بيروت عام 1406هـ/ 1986م، في 1ج، وطُبعت أيضاً «**السنن الكبرى**» بتحقيق الشيخ الدكتور خليل شيحا وخرّج أحاديثه على الكتب الستة، بدار المعرفة في بيروت، عام 1432هـ/ 2011م، في 10ج.

6 - المُسْتَدْرَكَات[1]

المُسْتَدْرَكُ هو: (**الكتاب الذي يجمع فيه مُؤَلِّفُه أحاديثَ يَسْتَدْرِكُها على كتاب آخر مِمَّا فاتَه، وتكون على شرط ذلك الكتاب**). ومنها:

1 - الإلزامات، للدارقطني (ت385هـ): لأمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الشافعي، صاحب «**السنن**» و«**العلل**» وغيرهما، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص23: (وهو أيضاً كالمُسْتَدْرَكِ على الصحيحين، جمع فيه ما وجده على شرطهما من الأحاديث وليس بمذكور في كتابَيْهما، وألْزَمَهما ذكره، وهو مُرَتَّب على المسانيد، في مجلّد لطيف). طُبع بتحقيق أبي عبد الرحمٰن، مُقْبِل بن هادي الوادعي، بالمدينة المنوّرة عام 1399هـ/ 1979م، في 534ص، ومعه كتاب «**التَّتَبُّع**» للدارقطني أيضاً. وطُبع ثانية بدار الخلفاء للكتاب الإسلامي، بالكويت عام 1402هـ/ 1982م، ص - ص: 75 - 156. ومعه «**التتبُّع**»، ص - ص: 157 - 570، وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام 1405هـ/ 1985م، في 451ص.

---

(1) للتوسع انظر: «**المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس**» لابن حجر العسقلاني، و«**الرسالة المستطرفة**» للكتاني، و«**الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط**» - الحديث، و«**دليل مؤلّفات الشريف المطبوعة**» لمحي الدين عطية.

obeikandl.com

2 - **المُسْتَدْرَك على الصَّحِيحَيْن، للحَاكِم النَّيْسَابُورِي (ت405هـ)**: قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص21: (وصحيح أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن محمد بن حمدويه (الحاكم) الضبي الطهْماني النيسابوري، المعروف بابن البَيِّع، بوزن قَيِّم، صاحب التصانيف التي لم يُسْبَق إلى مثلها، ككتاب «**الإكليل**»، وكتاب «**المدخَل**» إليه، و«**تاريخ نيسابور**»، و«**فضائل الشافعي**» وغير ذلك، المتوفى بنيسابور سنة خمس وأربعمائة، وهو المعروف بـ «**المستدرك على كتاب الصحيحين مما لم يذكراه وهو على شرطهما أو شرط أحدهما أو لا على شرط واحد منهما**»، وهو متساهل في التصحيح، واتفق الحُفَّاظ على أن تلميذه البيهقي أشد تحرياً منه).

وقد لخَّص مُسْتَدْرَكه هذا، الحافظُ شمس الدين أبو عبدالله، محمد بن أحمد ابن عثمان ابن قايْماز التركماني، الفارقي الأصل، (الذهبي) نسبة إلى الذهب كما في التبصير، الدمشقي الشافعي، المتوفى بدمشق سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وتعقّب كثيراً منه بالضعف والنكارة أو الوضع، وقال في بعض كلامه: (إن العلماء لا يَعْتدُّون بتصحيح التِرْمذي ولا الحَاكِم، وذكر له ابن الجوزي في «**موضوعاته**» ستّين حديثاً أو نحوها، ولكن انتصر له الحُفّاظ في أكثرها، وفي «**التَعَقُّبَات**»: (أنه جرّد بعضُ الحفّاظ منه مائة حديث موضوعة في «جزء»). ولجلال الدين السيوطي: «**توضيح المُدْرَك في تصحيح المُسْتَدْرَك**»، لم يكمل: (ولخّصه أيضاً - أعني «المستدرك» - برهان الدين الحلبي، وزعم أبو سعد الماليني أنه ليس فيه حديث على شرطهما، وردَّه الذهبيُّ بأنه غُلُوٌّ وإسرافٌ، بل فيه جُملةٌ وافِرة على شرطهما، وأخرى كبيرة على شرط أحدهما، ولعلّ مجموعُ ذلك نحوَ نصف الكتاب، وفيه نحوُ الرُبعِ مما صحّ سندُه وإن كان فيه علّة، وما بقي، وهو نحو الربع، فهو مناكير وواهيات لا تصحّ، وفي بعض ذلك موضوعات، ويقال إن السبب في التساهل الواقع فيه أنهُ صنَّفه أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغيُّر، أو أنهُ لم يتيسَّر له تحريره وتنقيحه، ويدلّ له أن تساهله في قدر الخمس الأول منهُ قليل جداً بالنسبة لباقيه، وقد قال الحافظ: وجدتُ قريباً من نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: (إلى هنا انتهى إملاء

الحاكم) قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنهُ إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المُمْلَى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده، وقد قال الحازميّ: ابن حبّان أمكنُ في الحديث من الحاكم، وقال العماد ابن كثير: قد التزم ابنُ خزيمة وابنُ حِبّان الصحَّة، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً؛ وقال غيرهما: صحيح ابن خزيمة أعلى مزية من صحيح ابن حبّان، وصحيح ابن حبّان أعلى من الحاكم، وهو مقارب للحكم في التَّساهُل لأنهُ غير متقيّد بالمعدّلين، بل ربما يُخَرِّج للمجهولين لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح، لكن هذا كله اصطلاح له ولا مشاحة فيه، على أن في «**صحيح ابن خزيمة**» أيضاً أحاديث محكوماً منه بصحتها، وهي لا ترتقي عن درجة الحسن، بل وفيما صحّحه الترمذي من ذلك أيضاً جملة مع أنه مِمَّن يُفَرِّق بين الصحيح والحسن، وحينئذٍ فلا بدَّ من النظر في أحاديث كلٍ ليحكم على كل واحد منها بما يليق به، والله أعلم) انتهى ما ذكره الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**».

طبع في حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية بالهند، عام 1334هـ/ 1915م، في 4ج. وطُبع بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بدار الكتب العلمية، في بيروت عام 1411هـ/ 1990م في 4ج. وطُبع بتحقيق د. محمود أحمد ميرة، في الرياض. وقد وضعتُ فهرساً لأحاديثه وفق طبعة حيدر آباد، وطُبع - مع الكتاب - بدار العرفة في بيروت، بتحقيق الشيخ عبد السلام علوش، عام 1406هـ/ 1986م، في 4ج + 1ج 632ص للفهرس.

3 - المستدرك على الصحيحين، لأبي ذَر الهروي (ت434هـ): قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص23: (وكتاب المستدرك عليهما أيضاً للحافظ أبي ذّرّ عبد - بغير إضافة - ابن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عُفَيْر الأنصاري (الهروي)، نسبة إلى هراة، إحدى كراسي مملكة خراسان، فإنها مملكة عظيمة، وكراسيها أربع، نيسابور ومرو وبلخ وهراة، المالكي، نزيل مكة، ذي التصانيف الكثيرة والزهد والورع والعبادة وهو كالمستخرج على كتاب الدراقطني في مجلد لطيف أيضاً».

7 – المُسْتَخْرَجات[1]

قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص31: (**المُسْتَخْرَج عندهم أن يأتي المُصنِّف إلى الكتاب، فيُخَرِّج أحاديثَه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو في مَن فوقه، ولو في الصحابي، مع رعاية ترتيبه ومُتونه وطُرُق أسانيده، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يَفقِدَ سنداً يوصِلُه إلى الأقْرب، إلّا لعُذرٍ من عُلُوٍّ أو زيادة مهمّة، وربّما أسقطَ المُسْتَخْرِجُ أحاديثَ لم يَجِدْ له به سَنَداً يَرْتَضِيهِ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب**).

ولها فوائد جَمَّة منها: بيان المُهْمَل والمُبْهم في السند أو المتن، وتصريح المدلِّس بالسماع، والزيادة في الألفاظ، والمُدْرَج في الحديث، والتصريح برفع الحديث الذي له صورة الموقوف في الأصل، وزيادة طرق الحديث، والترجيح بينها عند التعارض، وبيان العالي من النازل، وبيان العلّة القادحة.

وبما أن المستخرَج يتفق مع الكتاب المخرَّج عليه في الترتيب والأبواب، لذا فإن موضوع المستخرَجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب، وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هي طريقة المراجعة في الجوامع عينها.

(تنبيه) لكن ينبغي التنبه إلى أن المستخرَجات على غير الجوامع – كالمستخرجات على كتب السنن أو غيرها؛ وذلك مثل «**مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود**»، و«**مستخرج أبي نعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد**» لابن

---

(1) للتوسّع انظر: «**المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس**» لابن حجر العسقلاني، و«**تدريب الراوي**» للسيوطي (1/ 114)، و«**توضيح الأفكار**» للصنعاني (1/ 71)، و«**الرسالة المستطرفة**» للكتاني ص: 26 – 32، و«**الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط** – الحديث، و«**دليل مؤلّفات الحديث الشريف المطبوعة**» لمحي الدين عطية.

خزيمة - ليست كالمستخرجات على الجوامع وإنما هي مثل الكتب المخرّجة عليها من أنواع المصنفات الأخرى.

قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص31: (وقد يُطلَق المُسْتَخْرج عندهم على كتاب استخرجه مؤلّفُه، أي جمعه من كُتبٍ مخصوصة، كمستخرج الحافظ أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق بن محمد بنيحيىٰ ابن مَنْدَة العَبْدِي مولاهم، الإصبهاني (ت470هـ). جمعه من كتب الناس، واستخرجه للتذكرة، وسمّاه «**المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمُسْتَطْرَف من أحوال الناس للمعرفة**»، جمع فيه فَأَوْعى. ومن تصانيفه: «**المسند**» وكتاب «**الوفيات**» و«**جزء في أكل الطين**» وغير ذلك، وكثيراً ما ينقل عن مستخرجه المذكور الحافظ ابن حجر في كتبه، فيقول: ذكر ابن مَنْدَه في «**مستخرجه**»، وتارة يَقولُ في «**تذكرته**»، والله أعلم).

عدد المستخرجات:

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنّفات الحديثية، لكن المستخرجات على الصحيحين معاً أو على أحدهما، كان لها النصيب الأكبر من تلك المستخرجات، فقد زاد عدد المستخرجات على كل من الصحيحين على عشرة مستخرجات، وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين. ومن هذه المستخرجات:

1 - **المستخرج على صحيح البخاري للإسماعيلي (ت371هـ)**: ويسمّيه ابن حجر في «**المعجم المفهرس**» ص43: «**صحيح الإسماعيلي**» للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني الشافعي. قال الذهبي فيه: (ابتهرتُ بحفظه، وجَزَمْتُ بأن المتأخّرين على إياس من أن يلحقوا المتقدّمين في الحفظ والمعرفة). ذكره الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص26.

2 - **المستخرج على صحيح البخاري للغطريفي (ت377هـ)**: الحافظ أبي

أحمد، محمد بن أبي حامد أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغطريف ابن الجهم الغِطريفي، نسبةً إلى جده «**غِطريف**» العبدي الجرجاني، رفيق أبي بكر الإسماعيلي. ذكره الكتّاني.

3 - **المستخرج على صحيح البخاري، لابن أبي ذُهْل (ت378هـ)**: الحافظ أبي عبدالله، محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن محمد بن عُصَيم، الضبي العُصْمي الهروي، ذكره الكتّاني.

4 - **المستخرج على صحيح البخاري، لابن مَرْدُوَيْه (ت416هـ)**: أبي بكر، أحمد بن مسوى بن مَرْدُوَيْه الإصبهاني صاحب «**التاريخ**» و«**التفسير**» ذكره الكَتّاني.

5 - **المستخرج على صحيح البخاري، لأبي نُعَيْم (ت430هـ)**: الإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني صاحب «**حِلْيَة الأولياء**»، رواه ابن حجر العسقلاني في «**المعجم المفهرس**» ص44 بإسناده إليه.

6 - **المستخرج على صحيح مسلم، لأحمد بن سَلَمَة النيسابوري (ت286هـ)**: الحافظ أبي الفضل البَزَّار، رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ والبصرة. قال الذهبي: (له مستخرج كهيئة صحيح مسلم)، وقال الشيخ أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن أحمد النصر آباذي (ت367هـ): (رأيت أبا علي الثقفي في النوم فقال لي: عليك بصحيح أحمد بن سلمة).

7 - **المستخرج على صحيح مسلم، لأبي بكر الأَسْفرائيني (ت286هـ)**: الحافظ محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري، شارَكَ الإمام مسلمٍ في كثير من شيوخه، ذكره الكتّاني.

8 - **المستخرج على صحيح مسلم، لأبي جعفر الحيري (ت311هـ)**: الحافظ أحمد بن حمدان بن علي بن عبد الله بن سنان النيسابوري. ذكره الكتّاني.

9 - المستخرج على صحيح مسلم، لأبي عَوَانَة الأَسْفرائيني (ت316هـ):

ويُسمّى بـ «**صحيح أبي عوانة**» و«**مُسند أبي عوانة**» و«**المسند المستخرج على صحيح مسلم**»، وهو للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأسفرائيني النيسابوري الشافعي، ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في «**المعجم المفهرس**» ص44 بعنوان «**صحيح أبي عوانة**» وقال: (وهو مستخرج على صحيح مسلم لكن زاد فيه طُرُقاً في الأسانيد، وقليلاً من المتون). طُبع في حيدر آباد الدكن، بدائرة المعارف العثمانية عام 1362هـ/ 1943م، في 1مج، 2ج. ثم طُبع الجزءان 4 و5 عام 1385 - 1386هـ/ 1965 - 1966م. وتصوّره دار المعرفة في بيروت. وطُبع القسم المفقود منه بتحقيق أيمن عارف الدمشقي، بمكتبة السُنّة في القاهرة عام 1416هـ/ 1995م، في 511ص.

10 - **المستخرج على صحيح مسلم، لأبي عمران الجويني (ت323هـ)**: الحافظ موسى بن عباس النيسابوري، أحد الرحّالين، ذكره الكَتّاني.

11 - **المستخرج على صحيح مسلم، لأبي محمد الطوسي (ت339هـ)**: الحافظ أحمد بن محمد بن إبراهيم البلاذري الواعظ. قال الذهبي: (خرّج صحيحاً على وضع كتاب مسلم).

12 - **المستخرج على صحيح مسلم، لابن أصبغ (ت430هـ)**: الحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القرطبي الأندلسي، ذكره الكَتّاني.

13 - **المستخرج على صحيح مسلم لأبي الوليد القزويني (ت344هـ)**: الحافظ حسّان بن محمد بن أحمد بن هارون القُرشِي الأموي النيسابوري الشافعي، ذكره الكتّاني.

14 - **المستخرج على صحيح مسلم، لأبي النصر الطوسِي (ت344هـ)**: الحافظ محمد بن يوسف الشافعي، ذكره الكتّاني.

15 - **المستخرج على صحيح مسلم، لأبي سعيد الحِيرِي (ت353هـ)**:

الحافظ أحمد بن أبي بكر محمد ابن الحافظ الكبير أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النَيْسابوري المستشهد بطرسوس. ذكره الكتّاني.

16 - **المستخرج على صحيح مسلم، للشاركي (ت355هـ)**: الحافظ أبي حامد، أحمد بن شارك الهروي الشافعي، ذكرهُ الكتّاني.

17 - **المستخرج على صحيح مسلم، للجَوْزَقي (ت388هـ)**: الحافظ أبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني النيسابوري. ذكره الكتّاني.

18 - **المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الإصبهاني (ت430هـ)**: ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس ص: 45، وقال: (قرأته كلّه، وهو في اثنين وثلاثين جزءاً في خمسة أسفار)، وتقدّم له «**المستخرج على صحيح البخاري**» وسيأتي له: «**المستخرج على الصحيحين**». حقّقهُ مُقْبِل بن مريشيد الرُّفَيْعِي، كرسالة دكتوراه، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، عام 1412هـ/ 1992م.

19 - **المستخرج على الصحيحين لابن الأخرم (ت344هـ)**: الحافظ أبي عبدالله، محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري. ذكره الكتّاني.

20 - **المستخرج على الصحيحين، للماسَرْجِسِي (ت365هـ)**: الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين، كان نصرانياً فأسلم على يد عبد الله بن المُبارك النيسابوري. ذكره الكَتَّاني.

21 - **المستخرج على الصحيحين، لأبي بكر الشيرازي (ت388هـ)**: الحافظ أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج، محدّث الأهواز. ذكره الكتّاني.

22 - **المستخرج على الصحيحين، لأبي بكر البَرْقاني (ت425هـ)**: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخُوارزْمِي الشافعي، المتوفى ببغداد. ذكره الكتّاني.

23 - **المستخرج على الصحيحين، لابن مَنْجوَيه (ت428هـ)**: الحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الإصبهاني، نزيل نيسابور. ذكره الكَتَّاني.

24 - **المستخرج على الصحيحين، لأبي نعيم الإصبهاني (ت430هـ)**: ذكره الكتّاني، وتقدم له «**المستخرج على صحيح البخاري**» و«**المستخرج على صحيح مسلم**».

25 - **المستخرج على الصحيحين، لأبي ذَرّ الهَرَوِي (ت434هـ)**: الحافظ عبْد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري، ذكره الكتّاني.

26 - **المستخرج على الصحيحين، لأبي محمد الخَلّال (ت439هـ)**: الحافظ الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن بن علي البغدادي، ذكره الكَتَّاني.

27 - **المستخرج على الصحيحين، لأبي مسعود المليحي (ت486هـ)**: الحافظ سليمان بن إبراهيم الإصبهاني، ذكره الكتّاني.

28 - **المستخرج على سنن أبي داود، لابن فرج القرطبي (ت330هـ)**: أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج، مُسنِد الأندلس، ذكره الكَتَّاني.

29 - **المستخرج على سنن أبي داود، لقاسم بن أصبغ (ت340هـ)**: صاحب «**المنتقى**» المتقدِّم في «**الصحاح**» ذكره ابن حجر العسقلاني في «**المعجم المفهرس**» ص45، ورواه بسنده، وذكره الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 30 وقال: (ثم اختصر كتابه وسمّاه «**المُجْتَنَى**» - بالنون - فيه من الحديث 2490 حديثاً في سبعة أجزاء).

30 - **المستخرج على سنن أبي داود، لأبي بكر ابن مَنْجُوَيه الإصفهاني (ت428هـ)**: وتقدم له «**المستخرج على الصحيحين**»، ذكره الكتّاني.

31 - **مستخرج أبي علي الطوسي (ت312هـ)**: على سنن الترمذي. للحسن ابن علي بن نصر الخراساني، شيخ أبي حاتم الرازي. قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 31: (وقد شارك الترمذيَّ في كثير من شيوخه).

طُبع بتحقيق أنيس بن أحمد طاهر الأندونيسي، بمكتبة الغرباء في المدينة المنوّرة، عام 1415هـ/ 1995م، في 4ج، (والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام 1412هـ/ 1992م).

32 - المستخرج على سنن الترمذي، لأبي بكر ابن مَنْجُوَيْه (ت428هـ): وتقدم له «**المستخرج على الصحيحين**»، ذكره الكتّاني.

33 - **مستخرج أبي نعيم الإصبهاني (ت430هـ)**: على التوحيد لابن خزيمة، ذكر الكتّاني.

34 - **المنتقى لابن الجارود (ت307هـ)**: وتقدّم في الصحّاح، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 25 (وهو كالمستخرج على «**صحيح ابن خزيمة**»، في مجلَّد لطيف).

35 - **المستدرك على الصحيحين، لأبي ذَرّ الهروي (ت434هـ)**: وتقدّم في المستدركات، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 23: (وهو كالمستخرج على سنن الدارقطني).

8 - الأجزاء المختصّة بموضوع واحد[1]

الأجزاء جمع «جزء» والجزء الحديثي في اصطلاح المُحَدِّثين يعني كتاباً صغيراً يشتمل على أحد أمرين:

1 - إمّا جمع الأحاديث المَرْويّة عن واحد من الصحابة أو مَنْ بعدهم، مثل: «جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة» للأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (- 178هـ)، وسيأتي الكلام عن هذه الأجزاء في المبحث التالي الخاص بالرُّواة.

2 - وإمّا جمع الأحاديث المتُعلّقة بموضوع واحد على سبيل البسط

(1) للتوسّع انظر: «**المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**» لابن حجر، و«**كشف الظنون**»، لحاجي خليفة، و«**الرسالة المستطرفة**» للكتاني، و«**الفهرس الشامل للكتاب الإسلامي المخطوط**» الحديث، و«**دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة**» لمحي الدين عطية.

والاستقصاء، مثل: «**جزء رفع اليدين في الصلاة**» للبخاري و«**جزء القراءة خلف الإمام**» له أيضاً، وهي مقصودنا في هذا المبحث، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص86: (وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع مطلباً جزئياً يصنّفون فيه مبسوطاً). ومن أهمها:

1 - **فضل مكة، للحسن بن يَسَار البصري (ت110هـ)**: طُبع بتحقيق سامي مكي العاني.

2 - **زهد الثمانية من التابعين، لعلقمة بن مرثد (ت120هـ)**: رواية ابن أبي حاتم. طُبع بتحقيق عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي، بمكتبة الدار في المدينة المنوّرة، عام 1404هـ/ 1984م، في 93ص.

3 - **الزهد والرقائق، لعبد الله بن المبارك (ت181هـ)**: طُبع بتحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي (ت1413هـ) بمجلس إحياء المعارف، في الهند، عام 1386هـ/ 1966م، في 819ص، وطُبع بدار الكتب العلمية، في بيروت بدون تاريخ. وطُبع بتحقيق أحمد فريد، بدار المعراج الدولية في الرياض، عام 1414هـ/ 1994م، في 2ج. وقد وضعتُ فهرساً لأحاديثه، طُبع بدار النور في بيروت عام 1408هـ/ 1988م، في 173ص.

4 - **الزهد، لوكيع بن الجرّاح (ت197هـ)**: طُبع بتحقيق عبد الرحمٰن عبد الجبّار الفريوائي. بمكتبة الدار في المدينة المنوّرة عام 1404هـ/ 1984م، في 3ج (والأصل رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة المنوّرة عام 1402هـ/ 1982م).

5 - **الزهد، لأحمد بن حنبل (ت241هـ)**: طُبع بمطبعة أم القرى في مكة عام 1347هـ/ 1928م، في 400ص. وطُبع بتحقيق محمد جلال شرف، بدار النهضة في بيروت، عام 1401هـ/ 1981م. في 2ج. وطُبع بتحقيق بسيوني زغلول، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام 1403هـ/ 1983م، في 480ص.

وقد وضعتُ فهرساً لأحاديثه، طُبع بدار النور في بيروت عام 1408هـ/ 1988م، في 208ص.

6 - **الزهد، لهنّاد بن السري الكوفي (ت243هـ)**: طُبع بتحقيق عبد الرحمٰن عبد الجبّار الفريوائي، بدار الخلفاء في الكويت، عام 1405هـ/ 1985م، وطُبع بتحقيق محمد أبو الليث الخير آبادي، بدار إحياء التراث الإسلامي، في قطر، عام 1406هـ/ 1986م، في 3ج (والأصل رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة).

7 - **جزء القراءة خلف الإمام، للبخاري (ت256هـ)**: طُبع قديماً في الهند بدون تاريخ. وطُبع في دلهي بالهند عام 1299هـ/ 1881م بعنوان «**خير الكلام في القراءة خلف الإمام**». وطُبع في القاهره عام 1320هـ/ 1902م، وطُبع بدار الزيني للطباعة في القاهرة عام 1389هـ/ 1969م في 79ص. وطُبع بتحقيق بسيوني زغلول، بدار الحديث في القاهرة عام 1405هـ/ 1985م، في 134ص.

8 - **جزء رفع اليدين في الصلاة، للبخاري (ت256هـ)**: طُبع قديماً في كلكتّا بالهند عام 1256هـ/ 1840م. وفي دلهي عام 1299هـ/ 1881م. وطُبع بتحقيق أحمد الشريف، بدار الأرقم في الكويت عام 1404هـ/ 1984م، في 79ص. وطُبع بتحقيق أبو محمد بديع الراشدي السندهي، بإدارة العلوم الأثرية، في باكستان عام 1403هـ/ 1983م، في 213ص. وطُبع بمؤسسة الكتب الثقافية، في بيروت عام 1409هـ/ 1989م، في 216ص.

9 - **الأدب المفرد، للبخاري (ت256هـ)**: طُبع طبعات كثيرة أقدمها في الهند عام 1306هـ/ 1888م، وأفضلها بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بالمط. السلفية في القاهرة عام 1375هـ/ 1956م، في 351ص. وقد وضع لها زميلنا المرحوم رمزي دمشقية (ت1433هـ) فهرساً لأحاديثها، وطبع بآخر الكتاب بدار البشائر الإسلامية في بيروت عام 1409هـ/ 1989م، في 532ص.

obeikandl.com

10 - **الشمائل المحمّدية، للترمذي (ت279هـ)**: طُبع طبعات كثيرة أقدمها في كلكته بالهند عام 1262هـ/ 1845م. وأفضلها بتحقيق عزت عبيد الدعّاس، بمؤسسة الزُعبي، ودار الحديث في حمص عام 1288هـ/ 1968م.

11 - **الإخوان، لابن أبي الدنيا (ت281هـ)**: أبي بكر عبد الله بن محمد القرشي. طُبع بتحقيق محمد عبد الرحمٰن طوالبة، بدار الاعتصام في القاهرة عام 1408هـ/ 1988م، في 301ص. ولابن أبي الدنيا نحو (150) جزءاً حديثياً مفرداً في موضوعات مختلفة، طُبع نصفها، منها: «**الإخلاص والنية**»، و«**اليقين**»، و«**الصبر**»، و«**الصدق**»، «**الفرج بعد الشِدَّة**»، و«**القناعة والتعفُّف**»، و«**قضاء الحوائج**»، و«**الصمت وآداب اللسان**».

obeikandl.com

الفصل الثاني

المصادر الأصلية المؤلَّفة على أسماء الرُواة

1 – الصُّحُف الحديثية.
2 – الأجزاء الحديثية.
3 – الأحاديث.
4 – الفوائد.
5 – العوالي.
6 – الأمالي والمجالس.
7 – النُّسخ الحديثية.
8 – المسانيد.
9 – المعاجم.

هذا هو النوع الثاني من مصادر الحديث، وقد نهج فيه أصحابه تأليف الأحاديث وجمعها بحسب الرُّواة، صحابَةً، كانوا أم تابعين، أم أتباعهم، أم شيوخاً للمصنّف. قال ابن الصلاح (ت643هـ) في كتابه «**علوم الحديث**»: (وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها.

والثانية: أن يخرِّجوا في مسند كل صحابيّ ما رووه من حديثه).

1 – الصُّحُفُ الحديثية[1]

الصُّحُفُ: جَمْعُ صَحِيفة، وهي في اللغة: الورقة أو مجموعة الأوراق، وفي

(1) جَمَعَ الباحث بَكْرُ بن عبد الله أبو زيد كتاباً سمّاه «**معرفة النُّسَخ والصحف الحديثية**»، وطَبَعَهُ بدار الراية، في الرياض، عام 1412هـ/ 1992م، 1ج.

obeikandi.com

اصطلاح المحدثين: (**مجموعة أوراق يُدوّن فيها مؤلّفُها أحاديث شخص معين**).

والصُّحُف الحديثية هي أوّل أشكال تصنيف الحديث ظهوراً، إذْ بدأوا أَوَّل أمرهم بجمع أحاديث كل صحابِيّ عن رسولِ اللهِ ﷺ، دونما ترتيب أو تبويب، ومنها «**الصحيفة الصادقة**» التي جمعها الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص في زمان رسول الله ﷺ، وبإذن خاصٍ منه، وهي من الوثائق الخطيّة الأولى المدوّنة في العهد النبوي، ومِن أقدم ما وصلنا من مصادر الحديث الشريف المكتوبة، ومِن أشهر الصُّحُف:

1 - الصحيفة الصادقة: للصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص (ت65هـ) وهو الذي أذِن له رسول الله ﷺ بكتابة حديثه في حياته، فكتب هذه الصحيفة وسمّاها بالصادقة.

أخرج الإمام أحمد في «مسنده» (2/ 162) بسند صحيح إليه قال: (كنتُ أكتبُ كلَّ شيء سَمِعتُه من رسول الله ﷺ أُريدُ حِفْظَه فَنَهَتْنِي قُريشٌ فقالوا: إنك تكتبُ كُلَّ شيء تَسْمَعُه من رسولِ الله ﷺ ورسول الله ﷺ بَشَرٌ، يَتَكَلَّم في الغَضَبِ والرضا، فَأَمْسَكْتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «**اكتُب، فوالذي نفسي بيده ما خَرَج مِنّي إلّا حقّ**». وأخرج البخاري في كتاب العلم من «**صحيحه**»، الحديث (113) بسنده إلى أبي هريرة قال: «**ما من أصحاب النبي ﷺأَحَدٌ أكْثَرُ حديثاً مِنِّي، إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتبُ ولا أكتبُ**».

وقد روى هذه الصحيفة أولادُه وأحفادُه بهذا الإسناد: (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه) واختلف العُلماء في الاحتجاج بهذه الصحيفة، بسبب الاختلاف حول كلمة (جدّه) في السند، فقال بعضهم هو عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال بعضهم بل هو ولده محمد. فإذا كان الثاني فهي منقطعة، والعبارة فيها تدليس، وإذا كان الأول فهي موصولة، وانتهى الأئمة الحفّاظ إلى

الاحتجاج بهذه الصحيفة إذا جاء التصريح فيها بالتحديث عن عبد الله بن عمرو ابن العاص، ومنهم الإمامان البخاري والترمذي، واحتجّوا بهذه **الصحيفة**، وضمّنوها في كتبهم، وهي عند الإمام أحمد كاملة في «**مسنده**» 2/ 174 - 189. وهذه الصحيفة هي أقدم وثيقة خطية - غير القرآن - مكتوبة وصلتنا. وهي من أصحّ الحديث، وعدّة أحاديثها نحو (130) حديثاً.

2 - **صحيفة علي بن أبي طالب** ﷺ **(ت40هـ)، عن رسول الله** ﷺ: دراسة توثيقية فقهية. طُبعت بتحقيق زميلنا رفعت فوزي عبد المطلب، بدار السلام في القاهرة، عام 1406هـ/ 1986م، في 116ص.

3 - **صحيفة حُمَيْد الطَّويل (ت142هـ) عن أنس (93هـ)**: مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا، بإسطنبول ضمن مجموع برقم 539 (انظر: الفهرس الشامل - الحديث 2/ 1047).

4 - **صحيفة خِرَاش**[1] **عن أنس بن مالك (ت93هـ)**: مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا، بإسطنبول ضمن مجموع برقم 539ق (128/ب - 132/ أ) مؤرخة 599هـ (**الفهرس الشامل - الحديث 2/ 1047**)، قال ابن حجر العسقلاني في «**المجمع المؤسِّس**» 2/ 316 ضمن ترجمة عمر بن علي بن المُلَقِّن: (كانت عنده عوالي كثيرة، حتى قال لي: إنه سمع ألف جُزء حديثية، ومع ذلك فقد عقد مجلس الإملاء، فأملى الحديث المسلسل بالأولية، ثم عدل إلى أحاديث خراش، وأضرابه من الكذّابين، فرحاً بعلوّ الإسناد).

5 - **صحيفة عبد الرزّاق بن همّام الصنعاني (ت211هـ)** عن الزهري

---

(1) هو خِرَاش بن عبد الله الطحّان، ادّعى أنه خادم أنس بن مالك، روى عنه حفيده خراش بن محمد، وأبو سعيد الحسن بن علي العدوي الكذّاب. قال ابن حبّان: (لا يحلّ كَتْبُ حديثه إلّا للاعتبار)، وذكره ابن عَدِيّ في «**الكامل في الضعفاء**»، وقال الذهبي: (**سَاقِطٌ عَدِمٌ**). عمّر وعاش إلى ما بعد 222هـ! (انظر: «**لسان الميزان**» لابن حجر العسقلاني 2/ 754).

(ت124هـ) وسعيد بن المُسَيَّب (ت94هـ): مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا بإسطنبول، ضمن المجموع رقم 539، ق (119/ب - 122/أ) مؤرخة في 599هـ. (**الفهرس الشامل** - الحديث 2/ 1047).

6 - **صحيفة الصحيحة**: صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه (ت131هـ) عن أبي هريرة: جمع أبي نُعَيْم[1] الأصبهاني (ت430هـ): وردت الصحيفة كاملة في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» 2/ 312 - 319. طُبعت بتحقيق محمد حميد الله، في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ج28، س 1373هـ، ص - ص: 96 - 111، ثم طبعها مفردة بمؤسسة الرسالة في بيروت. ونشرها المركز الثقافي الإسلامي في باريس عام 1399هـ/ 1979م، في 74ص. وحقّقها الزميل رفعت فوزي عبد المُطّلب، وطبعها بمكتبة الخانجي في القاهرة عام 1406هـ/ 1986م في 759ص. وطُبعت بتحقيق علي حسن عبد الحميد، بالمكتب الإسلامي في بيروت عام 1407هـ/ 1987م في 71ص.

7 - **صحيفة ابن عُبَيد**: (جُوَيْرِية بن أسماء الضُبَعِي ت173هـ). مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا، ضمن المجموع 539، ق (119/ب - 122/أ). (الفهرس الشامل - الحديث 3/ 1047).

2 - الأجزاء الحديثية[2]

الأجزاء جمع (جزء) والجزء الحديثي في اصطلاح المُحَدِّثين يعني كتاباً صغيراً يشتمل على أحد أمرين:

1 - إما جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة أو مَنْ بعدهم،

---

(1) ابن حجر «**المعجم المفهرس**» ص: 310، الكتاب (1316).

(2) للتوسُّع انظر: «**المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس**» لابن حجر العسقلاني، و«**الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط**» - الحديث، و«**دليل مؤلّفات الحديث الشريف**»، لمحي الدين عطيّة.

مثل: «جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة» للأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (- 178هـ)؛ وهو المقصود هنا.

2 - وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء، مثل: «**جزء رفع اليدين في الصلاة**» للبخاري و«**جزء القراءة خلف الإمام**» له أيضاً، وقد تقدّم في النوع الأول من المصادر، في الأجزاء الموضوعية ص527.

من الأجزاء الحديثية:

1 - جزء ما رواه أبو الزُّبَيْر[1] عن غير جابر: جمعه أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان الإصبهاني (ت369هـ). طُبع بتحقيق بدر بن عبد الله البدر ضمن سلسلة (من الأجزاء الحديثية - 1) بمكتبة الرشد، في الرياض، عام 1417هـ/ 1997م، في 256ص.

2 - **جزء ابن جريج**: عبد الملك بن عبد العزيز (ت150هـ). طُبع بتحقيق عبد الله بن إبراهيم الرشيد، بمكتبة الكوثر، في الرياض، عام 1412هـ/ 1992م، في 71ص.

3 - **جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نُعَيْم (ت169هـ)**: لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي المقرئ (ت381هـ). طُبع بتحقيق أبي الفضل الحُوَيني، بدار الصحابة في طنطا، عام 1411هـ/ 1991م.

4 - **جزء فيه حديث سفيان بن عُيَيْنَة (ت198هـ)**: رواية زكريا بن يحيىٰ بن أسد المروزي (ت270هـ). طُبع بتحقيق أحمد عبد الرحمٰن الضويان، بمكتبة دار المنار في الخرج - السعودية عام 1407هـ/ 1987م، في 136ص.

---

(1) أبو الزُّبَيْر: هو التابعي محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسَدي المكي. صَدوق يُدَلّس، مات سنة 126هـ («**التقريب**» 506) وجابر هو الصحابي الجليل جابر بن عبد الله (ت70هـ).

5 - **جزء الأنْصاري**: أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن المثنّى البصري (ت215هـ). قال الذهبي في «السير» 9/ 537: (وكان أسند أهل زمانه، وله «جزء» مشهور من العَوالي... وما في شيوخ البخاري أحدٌ أكبرُ منه، ولا أعلى رواية). طُبع بتحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، بمكتبة أضواء السلف، في الرياض عام 1418هـ/ 1998م، في 78ص. ومعه «**فوائد ابن ماسي**».

6 - **جزء الحسن بن عَرَفة العبدي (257هـ)**: رواية أبي علي، إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفّار (ت341هـ). طُبع بتحقيق عبد الرحمٰن عبد الجبّار الفريوائي، بمكتبة دار الأقصى، في الكويت عام 1406هـ/ 1986م، في 101ص.

7 - **جزء محمد بن عاصم الثقفي الإصبهاني (ت262هـ)**: طُبع بتحقيق مفيد خالد عيد، بدار العاصمة في الرياض عام 1409هـ/ 1989م، في 187ص، ويليه: «**جزء أحمد بن عصام**».

8 - **جزء أحمد بن عصام بن عبد المجيد الإصبهاني (ت272هـ)**: طُبع مع الكتاب السابق.

9 - **جزء فيه حديث الحافظ ابن دِيزِيل**[1] **(ت281هـ)**: طُبع بتحقيق عبد الله ابن محمد عبد الرحيم البخاري، بمكتبة الغرباء في المدينة المنوّرة عام 1413هـ/ 1993م، في 91ص.

10 - **جزء البَيْتُوتَة**: وهو من عوالي حديث أبي العباس محمد بن إسحاق السَّرَاج (ت313هـ) طُبع بتحقيق أبي الأشبال الزهيري، بدار الريّان في القاهرة

(1) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن الحسين بن علي الهمذاني الكسائي، المعروف بابن دِيزِيل وكان يُلقَّب بـ«**دابَّة عَفّان**» لملازمته لشيخه عفّان بن مسلم الصفّار، ويلقّب أيضاً بـ«سِيفَنَّة» وهو طائر ببلاد مصر لا يكاد يحطّ على شجرة إلّا أكل ورقها حتى يُعَرّيها، فكذلك كان إبراهيم لا يفارق شيخاً حتى يستوعِبَ ما عنده. وهو مُحَدِّث ثقة مأمون. (**«سير أعلام النبلاء» 13/ 184**).

عام 1408هـ/ 1988م، في 124ص.

11 - **جزء البِطاقَة**: لأبي القاسم، حمزة بن محمد علي الكناني المصري (ت357هـ). قال ابن حجر العسقلاني في «**المجمع المؤسس**» (1/ 125): (وعُرِف بالبِطاقة لحَديثٍ وقع فيه) وهو حديث أخرجه الترمذي في سننة (7/ 295) في أبواب الإيمان برقم (2641) بسنده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله سَيُخلِّصُ رجلاً من أمَّتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فَيَنْشُر عليه تِسعةً وتسعين سِجِلاً، كلُّ سِجِلٍّ مثل مدِّ البَصرِ، ثم يقولُ: أَتُنْكِرُ من هذا شَيْئاً؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحافِظون؟ فيقولُ: لا يَاربّ، فيقول: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فيقولُ: لا يا رب. فيقولُ: بَلَى، إن لك عندنا حَسَنَة، فإنَّه لا ظُلْمَ عليك اليوم. فتُخْرَجُ بطاقَةٌ فيها «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهدُ أن محمداً عبده ورسوله» فيقولُ: احضُرْ وَزْنَكَ، فيقولُ: يا ربّ! ما هذه البطاقة مع هذه السِجِلّات؟! فقال: إنّكَ لا تُظْلَم، قال: فتوضع السِجلّات في كَفَّةٍ والبطاقة في كفة، فطاشَتِ السِجلّات وثَقُلَت البطاقة، فلا يثقُل معَ اسم الله شيءٌ**». طُبع بتحقيق عبد الرزّاق عبد المحسن العَبَّاد البدر، بمكتبة دار السَلام، في الرياض عام 1412هـ/ 1992م، في 80ص.

3 - الأحاديث

الأحاديث: جَمْعُ حديث، وهي في اصطلاحهم: (**الكتب والأجزاء التي يجمع فيها المُؤلّف أحاديث راوٍ ما، تابعي أو غيره، بأسانيده إليه**)، فهي مثل الأجزاء الحديثية، والصُّحُف، والنُّسَخ، وهي كثيرة جداً نذكر منها:

1 - **حديث ابن جريج**: وهو جزء فيه من حديث أبي مروان عبد الملك بن بحر بن شاذان المكي (ت334هـ) عن محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ (ت276هـ)، عن روْح بن عُبادة القيسي، عن ابن جريج.

مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن المجموع 13/ 24، ق (117 - 135). (انظر: **فهرس مجاميع المدرسة العمرية في الظاهرية** ص120).

2 - حديثُ مجَّاعَة بن الزبير: الأزدي البصري (نحو 150هـ). قال الذهبي (وقع لنا جزءٌ من حديثه عن قتادَة وغيرِه). « (**السير**» 7/ 196).

وهو مخطوط في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع 35/ 5، في 8 ق (68 ـ75). (انظر: **فهرس مجاميع المدرسة العمرية** ص 158).

3 - أحاديث فُلَيْح بن سليمان: الأسلمي المدني (ت168هـ). مخطوط في الظاهرية ضمن المجموع 124/ 7، ق(82/ أ - 87/ ب) مؤرخ سنة 712هـ. (انظر: **سزكين** - بالعربية (1/ 1/ 171).

4 - **حديث علي بن عاصم** (ت201هـ) عن شيوخه: تخريج أبي محمد الحارث بن أبي أُسامة البغدادي (ت282هـ). مخطوط في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع 31/ 8، في 6ق (151 - 156) من القرن 6هـ (انظر: **سزكين** - بالعربية 1/ 1/ 181).

5 - **حديث آدم بن أبي إياس** (ت220هـ): مخطوط في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع 20/ 10. ق (176/ أ - 185/ أ)، من القرن 6هـ. (انظر: سزكين 1/ 1/ 191).

6 - **حديث عَفَّان بن مُسْلِم الصّفَّار** (ت220هـ) عن شيوخه: رواية أبي محمد، الحسن بن المثنّى بن معاذ العنبري (ت294هـ). مخطوط في الظاهرية ضمن المجموع 31/ 17، في 14ق (25 - 238) ج، و40، وق (227/ أ - 232/ ب) و124، ق (103/ أ - 120). وفي برلين ضمن المجموع 1555، ق (37 - 43) مؤرخ 586هـ (انظر: سزكين 1/ 1/ 191).

4 – الفوائد الحديثية

الفوائد: جمع فائدة، وهي في اصطلاح المحدّثين (**الكتب التي يجمع مؤلفها أحاديث راوٍ ما، بأسانيده إليه وتفسير غريبها، والفوائد المتعلّقة بها**) فهي كالصُّحُفِ، والأجزاء، والنُّسخ، وهي كثيرة جداً، نذكر منها:

1 – **فوائد علي بن الجَعْد**: أبي الحسن الهاشمي البغدادي الجوهري (ت230هـ) جَمْع أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت317هـ). وتُعرَف أيضاً بـ «**الجَعْدِيّات**» طبعت بتحقيق عبد المهدي عبد الهادي، بمكتبة الفلاح في الكويت، عام 1405هـ/ 1985م. وطُبعت بتحقيق عامر أحمد حيدر، بمؤسسة نادر في بيروت عام 1410هـ/ 1990م، في 688ص.

2 – **فوائد خيثمة بن سليمان القرشي الإطرابلسي (ت343هـ)**: طُبع بتحقيق عمر عبد السلام تَدْمُرِي، بدار الكتاب العربي في بيروت عام 1400هـ/ 1980م في 267ص، ضمن: (من حديث خيثمة).

3 – **فوائد أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن الصَّوَّاف (ت359هـ)**: انتقاء أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (380هـ)، رواية أبي نعيم أحمد بن عبد الله الإصبهاني (ت430هـ). طُبع بتحقيق وتخريج أبي عبد الله محمود بن محمد الحدّاد، بدار العاصمة في الرياض، عام 1408هـ/ 1988م، في 96ص. ضمن (سلسلة بلوغ الأماني من الأجزاء والأمالي – 4).

4 – **فوائد ابن ماسي**: أبي محمد، عبد الله بن إبراهيم بن أيوب البغدادي (ت369هـ). طُبع بتحقيق مسعد عبد الحميد السعدني، بمكتبة أضواء السلف، في الرياض، عام 1418هـ/ 1998م، في 78ص مع «**جزء الأنصاري**».

5 – **فوائد تمّام**: أبي القاسم تمّام بن محمد الرازي (ت414هـ). حقّقه عبد الغني أحمد جبر مزهر التميمي، إشراف إسماعيل الدفتار، بجامعة أم القرى في مكة المكرّمة، كرسالة دكتوراه، عام 1403هـ/ 1983م. وطُبع بتحقيق أبي

سليمان، جاسم الفهيد الدوسري، بدار البشائر الإسلامية في بيروت عام 1990م، في 2مج، بعنوان: «**الروض البسّام بترتيب وتخريج فوائد تمّام**». وطُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بمكتبة الرشد في الرياض عام 1412هـ/ 1992م، في 2مج.

6 - **فوائد العراقِيِّين**: لأبي سعيد، محمد بن علي بن عمرو النقّاش الحنبلي الإصبهاني (ت414هـ). طُبع بتحقيق مجدي السيّد إبراهيم. بمكتبة القرآن في القاهرة، عام 1410هـ/ 1990م، في 144ص.

5 - العَوَالِي[1]

العَوَالِي: جَمْعُ عَالٍ، وهو في اصطلاح المحدّثين: (**الكتاب الذي يجمع فيه مؤلّفه عوالي أحاديث راوٍ مُعيّن**)، والحديث العالي عندهم الذي قلّ رجال سنده، كثلاثيات البخاري في «**صحيحه**» وعددها (23) حديثاً، يقول البَيْقونيّ في «**أرجوزته**»، في مصطلح الحديث:

وكُلُّ ما قَلَّتْ رِجالُهُ عَلَا ... وضِدُّهُ ذاكَ الذي قَدْ نَزَلا

ومن أشهر كتب العوالي:

1 - **عوالي الليث بن سعد**: الفهمي المصري (ت175هـ). تخريج قاسم بن قُطْلُوبُغا (ت879هـ). رواية حسن بن الطولوني. طُبع بتحقيق عبد الكريم الموصلي النعيمي، بمكتبة دار الوفاء في جُدَّة، عام 1408هـ/ 1988م، في 109ص.

2 - **عوالي ابن عُيَيْنة (ت198هـ)**: تخريج أبي عبدالله، محمد بن إسحاق ابن مَنْده (ت395هـ). نصّ عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) في «**المجمع المؤسِّس**» 2/ 153.

---

(1) للتوسّع انظر: «**المعجم المفهرس**»، و«**المجمع المؤسّس**» كلاهما لابن حجر العسقلاني.

3 - **عوالي سعيد بن منصور (ت227هـ)**: قال الذهبي في «**تذكرة الحفّاظ**» 2/ 416: (أملى نحواً من عشرة آلاف حديث من حفظه). مخطوط في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع 83/ 2، (انظر سزكين 1/ 1/ 196).

4 - **الأحاديث العوالي من جزء ابن عَرَفَة العَبْدي (ت257هـ)**: انتقاء الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (ت748هـ). طُبع بتحقيق عبد الرحمٰن عبد الجبّار الفريوائي بدار الكتب السلفية، في القاهرة، عام 1407هـ/ 1987م، في 49ص.

5 - **عوالي الحارث بن أبي أسامة (ت282هـ)**: رواية أبي نُعَيم أحمد بن عبد الله الإصبهاني (ت430هـ). طُبع بتحقيق أبي عبدالله، عبد العزيز بن عبد الله الهُلَيِّل، بمطابع التقنيّة في الرياض عام 1411هـ/ 1991م، في 70ص. (ضمن: مصنّفات المحدّثين - 2).

6 - **الفوائد العوالي المؤرَّخة من الصحاح والغرائب: لأبي القاسم علي بن المُحَسِّن بن علي التَّنوخِي (ت447هـ)، تخريج أبي عبد الله محمد بن علي الصُّوري (ت490هـ)**. طُبع بتحقيق عمر عبد السلام التدمري، بمؤسسة الرسالة في بيروت عام 1406هـ/ 1986م، في 228ص.

6 - الأمالي والمجالس[1]

قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص159: «**الأمالي جَمْع إمْلَاء، وهو من وظائف العُلماء قديماً، خصوصاً الحُفّاظ من أهل الحديث في يوم من أيام الأسبوع؛ يوم الثلاثاء أو يومَ الجمعة وهو المستحبّ، كما يُسْتَحَبّ أن يكون في المسجد لشرفهما، وطريقهم فيه أن يكتب المُسْتَمْلي في أوّل القائمة: هذا مجلس**

(1) للتوسُّع انظر: «**المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس**»، لابن حجر العسقلاني، و«**الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط**» - الحديث، و«**دليل مؤلفات الحديث الشريف**»، لمحيي الدين عطيّة.

أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا، ويذكر التاريخ، ثم يورد المُمْلِي بأسانيده أحاديث وآثاراً، ثم يفسّر غريبها، ويورد من الفوائد المتعلّقة بها بإسناد أو بدونه ما يختارُه ويَتَيَسَّرُ له) ومن أشهر الأمالي: .

1 - **أمالي المحامِلي**: الحسين بن إسماعيل (ت330هـ). رواية ابن البَيِّع. طُبع بتحقيق إبراهيم القيسي، بدار ابن القيّم، والمكتبة الإسلامية في عمّان، عام 1412هـ/ 1992م، في 576ص. والكتاب في الأصل رسالة جامعية ويُعْرَف بـ «**الأجزاء المحاملیات**».

2 - **مجلس من أمالي أبي القاسم ابن البُسْري**: علي بن أحمد بن محمد البندار (ت474هـ) يوجد منها المجلس الرابع والعشرون في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن المجموع 120/ 15، في 5ق (147 - 151). (انظر: **فهرس مجاميع المدرسة العمرية** ص: 643).

3 - **أمالي أبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه (ت 395هـ)**: ذكره ابن حجر في «**المجمع المؤسِّس**» (2/ 377). وهو مخطوط في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع (35/ 3)، القسم الثالث، ق(24/ أ - 52/ ب). وضمن المجموع (41/ 4)، ق(49/ أ - 53/ أ). وضمن المجموع 56/ 9، ق(77/ أ - 180/ أ). (انظر: **سزكين** 1/ 1/ 440).

4 - **أمالي أبي بكر ابن مَرْدُوَيه**: أحمد بن موسى (ت410هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في «**المجمع المؤسِّس**» 2/ 153. وهو مخطوط في الظاهرية بدمشق، ضمن المجموع (108/ 8)، في 13ق (181 - 193). (انظر: **فهرس مجاميع المدرسة العمرية** في الظاهرية ص: 581).

5 - **أمالي أبي جعفر ابن المُسْلِمَة**: محمد بن أحمد بن محمد بن عمر (ت465هـ) ذكره الحافظ ابن حَجَر العَسْقَلَاني في «**المجمع المؤسِّس**» (158/ أ)، ويوجد جزء من أماليه في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع (118/ 4)، في 3ق (10/ ب - 11/ ب) و(21/ ب - 22). (انظر: **فهرس مجاميع المدرسة العمرية** ص: 632).

obeikandl.com

7 – النُّسَخ الحديثية[1]

النُّسَخ جَمْعُ نُسْخة، وهي: (**الصحيفة التي يُدوّن فيها المحدّث أحاديث راوٍ مُعَيَّن، بإسناده إليه**)، فهي كالأجزاء، والأحاديث، والصُّحُف، ومن أشهر النُسَخ:

1 – نسخة إبراهيم بن سَعْد الزُهْرِي (ت183هـ): وهو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن الصحابي عبد الرحمٰن بو عوف الزُّهري المدني، أحد العشرة المبشّرين بالجنة. أخرج الذهبي في «**تذكرة الحفّاظ**» (1/ 252): (قال إبراهيم بن حمزة الزبيري: كان عند إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق نَحْوٌ من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام – سوى المغازي – رواها البخاري عنه، وهو مُحْتَجٌّ به في كتب الإسلام). و«**نسخته**» مخطوطة في دار الكتب المصرية ضمن مجموع برقم 1558، ق(373 – 392) من القرن 8هـ. (انظر: **سزكين** 1/ 1/ 177).

2 – **نسخة عبد الرحمٰن بن مهدي (ت198هـ)**: رواية عبد الرحمٰن بن منصور الحارثي (ت271هـ). ذكرها الحافظ ابن حجر في «**المَجْمَعِ المُؤَسِّسِ للمُعْجَم المُفَهْرِس**» (1/ 276).

3 – **نسخة أبي مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر (ت218هـ)**: الغسّاني الدمشقي، روى عنه البخاري، واعتبره الإمام أحمد من أثبت محدّثي عصره. ونسخته طبعت بتحقيق أبي عبد الرحمٰن بن عقيل الظاهري، في مجلة «**عالم الكتب**».

4 – **نسخة أبي عاصم (ت212هـ)**: شيخ الإسلام الضحّاك بن مخلد النبيل الشيباني البصري، رواية أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكَجّي(ت292هـ). ذكره ابن حجر في «**المَجْمَعِ المُؤَسِّسِ**» (1/ 280).

---

(1) انظر: «**معرفة النُّسَخ والصُّحُف الحديثية**»، لبكر بن عبد الله أبو زيد، و«**المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس**»، لابن حجر العسقلاني.

5 - **نسخة حديث إبراهيم بن أبي ثابت (ت338هـ)**: ذكرها ابن حجر في «**المَجْمَعِ المُؤَسِّسِ**» (2/ 164)، وهو القاضي أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أحمد بن أبي ثابت السامري العبسي العراقي العطّار، نزيل دمشق ونائب الحكم بها، وثّقه الخطيب البغدادي («**تاريخ بغداد**» **6/ 165**). ونسخته مخطوطة في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع 89/ 8 في 24 ق(121 - 144) في جزأين بعنوان «**حديث ابن أبي ثابت**» (انظر: **فهرس مجاميع المدرسة العمرية في الظاهرية** ص: 462).

8 - المَسَانيد[1]

المُسْنَد هو: (**الكتاب الذي يجمع الأحاديث المسندة المتصلة إلى النبي ﷺ ويكون ترتيبها في الكتاب على أسماء الصحابة رواتها**). وتُرتّب أسماء الصحابة فيها حسب أفضليتهم أو سابقيتهم في الإسلام، فإن رُتّبوا على حروف الهجاء سمّي (معجماً). وهناك مسانيد تجمع أحاديث صحابي واحد كـ «**مسند عمر بن الخطاب**» لأبي بكر، أحمد بن سلمان النجّاد (ت348هـ)، وأخرى تجمع أكثر من صحابي كـ «**مسند الإمام أحمد**» ابن حنبل (ت241هـ) ويُقدِّر العلماء عدد «**المسانيد**» بـ «120) مُسْنَداً، أهمها:

1 - **مسند أبي حنيفة (ت150هـ)**: وهو مسند إمام الأئمة، ركن الإسلام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الفارسي الكوفي، فقيه العراق، المتوفى ببغداد سنة خمسين أو إحدى وخمسين ومائة، وله خمسة عشر مسنداً، وأوْصَلها الإمام أبو الصبر، أيوب بن أحمد بن أيوب الخَلْوَتِيُّ (ت1071هـ) في «**ثبته**» إلى سبعة عشر

(1) انظر: «**المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**» لابن حجر العسقلاني، و«**الرسالة المستطرفة**»، للكتّاني ص: 16 - 19.

مسنداً، كلّها تنسب إليه لكونها من حديثه وإن لم تكن من تأليفه.

وقد جمع بين خمسة عشر منها، أبو المُؤَيَّد، محمد بن محمود بن محمد بن الحسن الخطيب (الخوارزمي) نسبة إلى خُوارزم - بضم الخاء وكسر الراء - ناحية معلومة، المتوفى سنة خمس وخمسين وستمائة، في كتابٍ سمّاه «**جامع المسانيد**»، رتَّبه على ترتيب أبواب الفقه بحذف المُعاد وترك تكرير الإسناد، طُبع في لاهور بالهند سنة 1307هـ/ 1889م في 296ص، وفي لكناو بالهند عام 1316هـ/ 1898م، وبشركة المطبوعات العلمية بالقاهرة سنة 1327هـ/ 1909م، في 520ص. وفي حيدر آباد بالهند سنة 1332هـ/ 1913م. وطُبع بتحقيق صفوة السَّقّا بمكتبة الربيع في حلب عام 1382هـ/ 1962م، في 249ص.

واعتبر بعضهم منها: ما خرَّجه أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن خليل (الكلاباذي الحارثي) السَّبَذْمُونِي، نسبة إلى سَبَذْمُون، قرية من قرى بخارى على نصف فرسخ، المعروف بعبد الله الأستاذ، المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة.

والذي اعتبره الحافظ ابن حجر في كتابه «**تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة**»، هو: ما خرّجه الإمام الزكي الحافظ أبو عبدالله، الحسين بن محمد (بن خُسْرُو) - بضم الخاء وسكون المهلمة - البلخي ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وخمسمائة.

2 - مسند أبي داود الطيالسي (ت203هـ): سليمان بن داود بن الجارود البصري (ت203هـ)، سمع سفيان الثوري، ومنه الإمام أحمد بن حنبل (**الطبقات الكبرى**، لابن سعد 7/ 298) لم يصلنا كاملاً، وإنما وصلنا منه القدر الذي جمعه بعض الإصبهانيين من رواية يونس بن حبيب (ت267هـ)، وقد طُبع في حيدر آباد بالهند عام 1321هـ/ 1903م، وتصوّره دار الكتاب اللبناني، ودار المعرفة في بيروت.

3 - **مسند الشافعي (ت204هـ)**: قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص17: (هو عالم قريش ومجدّد الدين على رأس المائتين، أحد أقطاب الدنيا وأوتادها، أبي عبدالله، محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن شافع (الشافعي) القرشي المطلبي المكي نزيل مصر، المتوفى بها سنة أربع ومائتين. وليس هو من تصنيفه أيضاً، وإنما هو عبارة عن الأحاديث التي أسندها مرفوعها وموقوفها، ووقعت في مسموع أبي العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأَصَمّ الأُمَوي مولاهم، المَعْقِلي النيسابوري (ت346هـ)، عن الربيع بن سليمان ابن عبد الجبار بن كامل المُرَادي مولاهم، المُؤذِّن المصري (ت270هـ)، صاحب الشافعي، وَرَاوِيَة كتبه من كتابي «**الأم**» و«**المبسوط**» للشافعي - إلا أربعة أحاديث رواها الربيع عن البويطي عن الشافعي - التقطها بعض النيسابوريين، وهو أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر المَطَري العدل النيسابوري الحافظ (ت360هـ)، من شيوخ الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، من الأبواب لأبي العباس الأصم المذكور لحصول الرواية له بها عن الربيع، وقيل: جمعها الأصم لنفسه فسَمَّى ذلك «**مسند الشافعي**». ولم يُرتّبه، فلذا وقع التكرار فيه في غير موضع، انظر «**فهرست الأمير**».

وقد رتّبه محمد عابد السندي (ت1257هـ) في «**ترتيب مسند الشافعي**»، قال في كتابه «**حصر الشارد**»: (ولم يرتّب الذي جمع أحاديثه على المسانيد ولا على الأبواب، بل اكتفى بالتقاطها كيف ما اتفق، فلذلك وقع فيها التكرار في كثير من المواضع، وقد وفقني الله فرتّبته على الأبواب الفقهية، وحذفتُ منه ما كان مكرراً لفظاً ومعنًى ووقع إتمامه سنة 1230هـ). طُبع «**ترتيب مسند الشافعي**» بتحقيق يوسف علي الزواوي، وعزت العطار الحسيني، بالقاهرة، عام 1370هـ/ 1951م، في 2ج. وطُبع «**مسند الشافعي**» غير مُرتّب مُلْحقاً بكتاب «**الأم**» في مطبعة بولاق بمصر 1321هـ/ 1903م. ثم طُبع مفرداً بعد ذلك بدار الكتب العلمية في بيروت

1403هـ/ 1983م. وقد طُبع مؤخراً بتحقق وتخريج د. رفعت فوزي عبد المطلب مع «**ترتيبه**» للأمير سنجر الجاولي، بدار البشائر الإسلامية في بيروت سنة 1426هـ/ 2005م، في 3مج.

4 - **مسند ابن الجَعْد (ت230هـ)**: أبي الحسن، علي بن الجَعْد بن عبيد الهاشمي الجوهري البغدادي، تخريج أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت317هـ) ويسمّى أيضاً «**الجعديات**». طُبع بتحقيق عبد المهدي عبد القادر، بمكتبة الفلاح، في الكويت، عام 1405هـ/ 1985م، في 2ج.

5 - **مسند إسحاق بن راهوية (ت238هـ)**: لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي شيخ البخاري. طُبع بتحقيق عبد الغفور البلوشي، بمكتبة الإيمان في المدينة المنوّرة عام 1410هـ/ 1990م.

6 - **مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)**: وهذا الكتاب من أعظم ما دُوّن في الإسلام، ومن أجمع كتب الحديث التي كُتِب لها البقاء - من مؤلفات مطلع القرن الثالث الهجري - والوصول إلينا سلك فيه مسلكًامغايرًا، مسالك المصنّفين في الحديث على الأبواب، فرتَّب كتابه على أسماء الصحابة - كما هو الشأن في جميع المسانيد - وذكر لكل صحابي أحاديثه مسندة، وقد اختار مسنده من نحو سبعمائة وخمسين ألف حديث، وليس المقصود بهذه الألوف عددها من الأحاديث عن الرسول ﷺ، وإنما هي طرق متعددة، إذ قد يُرْوَى الحديثُ الواحدُ من عِدَّة طُرق - أي بأسانيد مختلفة - قد تتجاوز ثلاثين طريقاً، فتُعدّ هذه الطرق أحاديث، فيختار منها المصنف أصحَّها وأقواها حسب ما ينتهي إليه تمحيصه واجتهاده. (وانظر أيضاً «**مسند الإمام أحمد**» بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ص20 ج1 وما بعدها). وبلغ عدد ما جمعه في مسنده (27647) حديثاً، أخرجها عن قرابة ثمانمائة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. ومما تجدر الإشارة إليه أنه لم يذكر فيه شيئاً من فقه الصحابة والتابعين، ولا من فقهه هو كما فعل الإمام مالك في «**موطئه**». وأحاديث «**المسند**» تدور بين الصحيح

والحسن والضعيف، ففيه أحاديث صحيحة ممّا أخرجه أصحاب الكتب الستة، ومما لم يخرجوه. وفيه الحسن والضعيف المُحْتَجُّ به، حتى إن الإمام السيوطي قال: (وكل ما كان في «**مسند أحمد**» فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب الحسن)، واختلف بعض العلماء في وجود بعض الموضوعات في «**المسند**» ولو بِنُدْرَةٍ وفي عدم وجوده، **وخلاصة القول**: إن المختلف فيه لا يعدو أصابع اليد، قال ابن حجر في كتابه **تعجيل المنفعة برجال الأربعة - أي الموطأ، ومسند أبي حنيفة، ومسند الشافعي، ومسند أحمد** رحمهم الله - (ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة). وقد اعتذر عنه أن هذه الأحاديث مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه فَتُرِكَ سَهْواً. ومع هذا فإن بعض الحفّاظ حاول نفي وجود الموضوع فيه. وقد ألّف ابن حجر كتاباً في تقوية الأحاديث المتّهمة في «**المُسْنَد**» وسمّاه، «**القول المُسَدَّد في الذَبِّ عن مسند الإمام أحمد**» وهو مطبوع بعالم الكتب في بيروت عام 1406هـ/ 1986م. والمهم أن الإمام أحمد اجتهد في جمع أحاديث مسنده، فلم يُخَرِّجها إلّا عَمّن ثبت عنده صِدْقُهُ وديانته، دون من طُعن في أمانته، ودقَّق في متون كتابه، كما محّص في رجاله. ومن ثَمَّ حُقَّ له أن يقول لابنه عبد الله: (احتفظ بهذا **المسند**، فإنه سيكون للناس إماماً).

طُبع هذا السفر الضخم في ست مجلدات وطُبع على هامشه «**منتخب كنز المال**» بالمطبعة الميمنية بمصر سنة 1313هـ/ 1895م، كما طُبع في الهند، وكان من الضروري أن يحقق الكتاب وتُخرَّج أحاديثه، فنهض لهذا العمل الفذ الشيخ أحمد محمد شاكر (ت1377هـ) أحد علماء الحديث في مصر في هذا العصر، فدرَّج أحاديث الكتاب ورقَّمها، وجعل له فهارس للموضوعات، وخدم المسند خدمة علمية جليلة بتعليقاته القيِّمة، وردوده لبعض الشبهات في بعض المواطن منه، وقد طُبع من هذا الكتاب خمسة عشر جزءاً وسطاً تقارب ثلث الأصل، غير أن المنية اخترمته قبل أن يُتِمَّه رَحِمَهُ اللَّهُ. وطُبع مؤخراً طبعة كاملة بتحقيق مجموعة من

علماء دمشق بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، بمؤسسة الرسالة في بيروت 1412 - 1420هـ/ 1992 - 2000م، في 45ج + 5ج فهارس.

وحريٌّ بنا هنا أن نذكر كتاب «**الكواكب الدراري في ترتيب مسند أحمد على أبواب البخاري**» لعلي بن حسين بن عروة الحنبلي (758 - 837هـ) وهو كتاب قيّم كبير، مخطوط يقع في 120 مجلداً في الظاهرية بدمشق يُعدّ من نوادر الكنوز العلمية التي تركها لنا السلف.

ولا بدَّ من الإشارة أيضاً إلى ما قام به فضيلة الشيخ أحمد بن عبد الرحمٰن البنّا الشهير بالساعاتي (ت1371هـ) رحمه الله - من علماء القرن الرابع عشر بمصر - من خدمة مشكورة لـ «**مسند الإمام أحمد**»، فقد رتّبه على الأبواب، وشرح بعض ما يحتاج إلى الشرح والبيان، وخرّج أحاديثه، وأشار إلى زوائد ابنه عبد الله بن أحمد، وسمّى ترتيبه هذا «**الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني**» وجعله في سبعة أقسام:

القسم الأول: قسم التوحيد وأصول الدين.

القسم الثاني: قسم الفقه وجعل فيه أربعة أنواع:

النوع الأول: العبادات.

النوع الثاني: المعاملات.

النوع الثالث: الأقضية والأحكام.

النوع الرابع: الأحوال الشخصية والعادات.

القسم الثالث: تفسير القرآن.

القسم الرابع: الترغيب.

القسم الخامس: الترهيب.

القسم السادس: التاريخ من أول الخليقة إلى ظهور الدولة العباسية.

القسم السابع: أحوال الآخرة وما يتقدم ذلك من الفتن.

والكتاب جيد جداً، سَهَّل بهذا الترتيب الرجوع إلى المسند حسب

الموضوعات إلى جانب ما فيه من فوائد علمية جليلة.

طُبع الفتح الرباني في ثلاثين جزءاً كبيراً بمصر وهي كامل الكتاب. وكان البدء بطبعه سنة 1353هـ/ 1934م. وطُبع مصوَّراً في بيروت.

7 - مسند عبد بن حَميد (ت249هـ): أبي محمد، عبد بن حَمِيد بن نصر الكِسِّي - نسبة إلى كِس من بلاد السِنْد - قيل: اسمه عبد الحميد، وخُفِّف. طُبع منه «**المنتخب من مسند عبد حَمِيد**» بتحقيق مصطفى بن العدوي، بدار الأرقم في الكويت، ودار ابن حجر في مكّة المكرّمة، عام 1405هـ/ 1985م، في 3ج.

8 - **مسند الحُمَيدِي (ت219هـ)**: عبد الله بن الزبير بن عيسى. طُبع بتحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي (ت1313هـ) بالمجلس العلمي في باكستان عام 1383هـ/ 1963م، في 2ج.

9 - **مسند البزَّار، ويسمّى «البحر الزخّار»**: لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت292هـ). طُبع بتحقيق محفوظ الرحمٰن زين الله، بمؤسسة علوم القرآن في بيروت عام 1409هـ/ 1989م.

10 - **مسند أبي يَعْلَى المَوْصِلي (ت307هـ)**: الحافظ مُحدّث الجزيرة، أحمد بن علي بن المُثَنَّى التميمي، أخرج الذهبي في «**تذكرة الحُفّاظ**»(2/ 707) عن السمعاني قال: (سمعتُ إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ (ت535هـ) يقول: قرأتُ المسانيد كـ: «**مسند العَدَنِي**» (ت243هـ) و«**مسند ابن منيع**» (ت244هـ) وهي كالأنهار، و«**مسند أبي يَعْلَى**» كالبحر يكون مجتمع الأنهار). حقَّقه مجموعة من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض - السعودية كرسائل جامعية، منهم فالح بن محمد الصغير، وعبد الله بن حمود التويجري، ومسفر بن سعيد دماس، عام 1404هـ/ 1984م. وطُبع بتحقيق حسين سليم أسد الداراني (مِن دارَيَّا بسوريا) بدار المأمون في دمشق عام 1404 - 1410هـ/ 1984 - 1990م/ في 13ج + 3ج للفهارس. وطُبع بتحقيق إرشاد الحق

الأثري، في دار القِبْلَة، بجُدّة في السعودية، بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن في دمشق، عام 1408هـ/ 1988م، في 6 ج. وقد جمع زوائده على الكتب الستة الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت708هـ) في «**المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي**» وهو مطبوع.

9 - المعاجم الحديثية[1]

قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص135: (**المعجم في اصطلاحهم ما تُذكَر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك والغالب أن يكونوا مُرَتّبين على حروف الهجاء**)، ومن أهم المعاجم:

1 - معجم أبي يعلى المَوْصِلِي (ت307هـ): أحمد بن علي بن المُثَنّى التميمي، صاحب «**المسند**». ارتحل في حداثته ولقي الكبار، فسمع أحمد بن منيع، وخليفة بن خيّاط، وأبي خَيْثَمَة زُهَيْر بن حَرْب، وخلقاً كثيرين ذكرهم في «**معجمه**». قال عنه الدارقطني: (ثقة مأمون). حدّث عنه النسائي، وابن حبان، والطبراني. قال أبو حاتم البُسْتِي: بينه وبين رسول الله ﷺ ثلاثةُ أنفُس («**السير للذهبي**» 14/ 174). ومعجمه روى فيه عن (335) شيخاً، عن كل واحد بضعة أحاديث أقلها واحد، رتّبهم على حروف المعجم، وقدّم من اسمه محمد تبرُّكاً. ذكره ابن حجر في «**المعجم المفهرس**» 81/ ب. طُبع بتحقيق إرشاد الحق الأثري، بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد، بباكستان، عام 1407هـ/ 1987م، في 319ص. وطُبع بتحقيق حسين أسد الداراني، وعبده كوشك، بدار المأمون، في دمشق، عام 1410هـ/ 1990م، في 424ص.

---

(1) انظر: «**المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرِس**» لابن حجر العسقلاني، و«**الرسالة المستطرفة**» لمحمد جعفر الكَتّاني ص: 135 - 136، و«**فهرس الفهارس**» لمحمد عبد الحي الكتّاني، و«**معجم المعاجم**» ليوسف المرعشلي.

2 - **معجم ابن الأعرابي (ت341هـ)**: أبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد البصري، نزيل مكة، الصوفي شيخ الحرم. رحل إلى الأقاليم، وجمع وصنّف، وجمع المشايخ، وحمل «**السنن**» عن أبي داود، وله فيه «**زيادات**» وصحب الجُنَيد، وسمع من الزعفراني، والمُخَرَّمِي، والدُّوري، وخَلْقٍ كثير خرَّج عنهم في معجمه. وألَّف «**مناقب الصوفية**» («**حلية الأولياء**»، لأبي نُعَيْم 10/ 375) - و«**معجمه**» روى فيه عن (336) شيخاً، عن كل شيخ بضعة أحاديث قد تبلغ (90) أحياناً، ورتّب فيه شيوخه على حروف المعجم باعتبار الحرف الأول فقط، وقَدَّمَ مَن اسمه محمد تَبَرُّكاً. طُبع منه جزءان بتحقيق الشهيد أحمد مير البُلوشِي، بمكتبة الكوثر، في الرياض عام 1412هـ/ 1992م. ثم ظهرت له طبعة كاملة مؤخراً.

3 - **المعجم الكبير، للطبراني (ت360هـ)**: أبي القاسم سليمان بن أحمد ابن أيوب اللخمي الشامي، مُحدِّث الإسلام، الحافظ الثقة. وُلد بمدينة عكّا، وأول سماعه كان سنة 273هـ وعمره 13 سنة. وارتحل به أبوه، وحَرِصَ عليه، فإنه كان صاحبَ حديث، وبقي في الرحلة 16 عاماً، وكتب عن كثيرين، وهم قريب من أَلْفَيْ رجل. وجمع وصنّف وبرع، وعُمِّر طويلاً، وازدحم عليه المحدّثون، ورحلوا إليه من كل الأقطار («**السير**» للذهبي، 16/ 119). وله ثلاثة معاجم: كبير وأوسط وصغير، قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص135: (رتّب الكبير على أسماء الصحابة على حروف المعجم، عدا مسند أبي هريرة، فإنّه أفرده في مصنّف. يُقال إنه أورد فيه ستّين ألف حديث في اثني عشر مجلّداً، وقال فيه ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أُطْلِقَ في كلامهم: «**المعجم**» فهو المراد، وإذا أريد غيره قُيِّد). طُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بوزارة الأوقاف العراقية، ضمن سلسلة «**إحياء التراث الإسلامي**» عام 1398هـ/ 1987م، في 25ج، وينقص الأجزاء (13 - 16)

و(21). وطُبع فيها ثانية عام 1404هـ/ 1984م بمطبعة الزهراء الحديثة.

4 - **المعجم الأوسط، للطبراني أيضاً**: قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 135: «ألّفه في أسماء شيوخه، وهم قريب من أَلْفَي رجل، حتى إنه روى عمّن عاش بعده، لسعة روايته وكثرة شيوخه، وأكْثَرَمن غرائب حديثهم). وقال الذهبي في «**تذكرة الحفاظ**» (3/ 912): (فهو نظير كتاب «**الأفراد**» للدارقطني، بَيَّن فيه فَضيلَتَه وسعة روايته، ويُقال إن فيه ثلاثين ألف حديث، وهو في ست مجلّدات كبار، وكان يقول فيه: هذا الكتاب روحي، فإنه تعب فيه. وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر). وعدد الأحاديث في مطبوعته (9485) حديثاً، وهي ناقصة. طُبع بتحقيق محمود الطحّان، بمكتبة المعارف في الرياض، عام 1405 - 1415هـ/ 1985 - 1995م، في 1ج. وطُبع بتحقيق طارق عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، بدار الحرمين في القاهرة، عام 1415هـ/ 1995م، في 10ج.

5 - **المعجم الصغير، للطبراني**: ألّفه في أسماء شيوخه أيضاً، روى فيه عن ألف شيخ، عن كل واحد حديثاً أو حديثين، فبلغ مجموع أحاديثه (1200) حديثاً، وأكْثَرَ فيه من الغرائب. طُبع بدلهي في الهند عام 1311هـ/ 1893م. وطُبع بتصحيح عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية في المدينة المنوّرة عام 1388هـ/ 1968م. وطُبع بتحقيق محمد سليم سمارة، بدار إحياء التراث العربي في بيروت عام 1411هـ/ 1991م.

6 - **معجم أبي بكر الإسماعيلي (ت371هـ)**: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني الشافعي، جمعه لنفسه، وأخرج فيه عن (410) شيوخ، عن كل واحد حديثاً يُستغرب أو يُستَفاد أو يُسْتَحْسَن، أو حكايةً مع نقدها. طُبع بتحقيق محمد زياد منصور، بمكتبة العلوم والحكم، في المدينة المنوّرة، عام 1410هـ/ 1990م، في 2مج.

7 - **معجم ابن المقرئ (ت381هـ)**: أبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي الإصبهاني، قال الذهبي في «**السير**» 16/ 401: (سمع ابن المقرئ الحديث في نحو خمسين مدينة. وقال ابن المقرئ: طُفْتُ الشرقَ والغربَ أربع مرات، وقال: دخلت بيت المقدس عشر مرات، وحَججتُ أربع حَجّات، وأقمتُ بمكة خمسة وعشرين شهراً). حقّقه محمد بن صالح الفلاح، كرسالة دكتوراه، في الجامعة الإسلامية عام 1405هـ/ 1985م.

8 - **معجم ابن جُميع (ت402هـ)**: أبي الحسين، محمد بن أحمد بن محمد الغسّاني الصَيْداوي. أخرج فيه عن (387) شيخاً، رتّبهم على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه محمد تَبَرُّكاً، وروى عن كلّ شيخ حديثاً أو حكاية. طُبع بتحقيق عمر عبد السلام التدمري، بمؤسسة الرسالة، في بيروت، عام 1405هـ/ 1985م، في 550ص، ومعه «**المُنتقى لابن سَنَد**».

والمعاجم سوى ما ذكرنا كثيرة جداً، اقتصرنا على ذكر أقدمها وأهمّها.

هذه هي أهم دواوين الحديث الأصلية التي دُوِّن فيها الحديث الشريف مُسْنداً خلال القرون الخمسة الأولى، والتي يُعزى الحديث إليها.

obeikandl.com